الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: لسانيّات تطبيقيّة.

اقتراض المُصطلحات في لُغة الاقتصاد

دِراسة تطبيقيّة تحليليّة –الصّفحة الاقتصاديّة لجريدة الخبر أُنموذجا-.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبة:

دينا رابحي.

إشراف الأستاذ:

فرحات بلولي.

لجنة المناقشة:

1- أ/	جامعة البويرة	رئيسا
2- د/ فرحات بلولي	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
3- أ/	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السّنة الجامعيّة:

2019م- 2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⴹ -
Faculté des Lettres et des Langues

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: لسانيّات تطبيقيّة.

اقتراض المُصطلحات في لُغة الاقتصاد

دِراسة تطبيقيّة تحليليّة –الصّفحة الاقتصاديّة لجريدة الخبر أنموذجا-.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبة:

دينا رابحي.

إشراف الأستاذ:

فرحات بلولي.

لجنة المناقشة:

1- أ/	**جامعة البويرة**	**رئيسا**
2- د/ فرحات بلولي	**جامعة البويرة**	**مشرفا ومقررا**
3- أ/	**جامعة البويرة**	**عضوا مناقشا**

السّنة الجامعيّة:

2019م- 2020م

إهداء

إلى أمّي التّي رسمتني ...

إلى أبي الذّي لوّنني...

إلى إخوتي وأخواتي : خير الدّين، ياسين، طيبة، رشا وزيد.

إلى رفيقات عمري: رشا، سميّة، مريم، حياة، نسرين.

إلى الأستاذ "حمزة نايلي دواودة".

أهدي هذا العمل.

شُكرٌ وتَقدِير

الحَمدُ للهِ حمدًا كثيرًا طيّبًا كمَا ينبَغي لجَلالِ وَجهِه ولِعظيمِ سُلطانِه

أتقدّم بجزيلِ الشُّكرِ وعظيمِ الامتنان للأستاذ "فرحات بلولي"

الذّي كانَ لهُ فضلُ الإشرافِ على هذا العمل فكانَ لِي نعمَ المُرشِدِ والمُوجِّه

ألبسهُ اللهُ لباسَ الصِّحة وأدامهُ عونًا لطلبةِ العِلم.

كما أتقدّم بالشُّكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المُناقشة

اللّذين تفضّلوا بقراءة هذه المذكّرة وتقييمها

والشُّكرُ موصولٌ لجميعِ أساتذة قسم اللّغة والأدب العربيّ.

مقدّمة

فطرَ الله سبحانَه وتعالى البشرَ على الاختلافِ في الآراءِ والمذاهبِ والعقائدِ والألسنة، قال تعالى: "**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالارْضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِيْن**" **(سورة الرّوم، الآية 22)** وجبلَهم على التّواصلِ والتّعارفِ فيما بينَهم، ويتبيّن ذلك في قولِه تعالى: "**يَا أَيُّهَا النّاسُ إنَّا خَلقناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ** " **(سورة الحجرات، الآية 13)**.

ويفرضُ هذا التّعايشُ بين الأممِ والشّعوبِ في شتّى مجالاتِ الحياةِ احتكاكًا بين لُغاتِها وبالتّالي تتفاعلُ اللّغاتُ فيما بينَها وتؤثّرُ كلٌّ منها على الأخرى، فيتولّدُ عن هذا التّفاعل ظاهرةٌ لغويّةٌ أُصطُلِح على تَسميتِها حديثًا بـ"الاقتراض اللُّغويّ" وهي استعارةُ اللّغةِ لعناصر لغويّة ألفاظًا وتعبيراتا كانت أم أصواتًا من لغة أخرى، ويُعدُّ من وسائلِ تطويرِ اللّغاتِ وإثرائِها، ولا يقلُّ أهميّةً عن الاشتقاقِ والتّركيبِ وغيرها من الوسائل، إذْ لا تكادُ لغةٌ من لُغاتِ العالمِ تخلوُ من عناصرَ مُقتَرَضَة من لغاتٍ أخرى.

تتفاعلُ اللُّغةُ العربيّةُ كغيرِها من اللُّغاتِ الحيّة مع اللُّغات الأخرى، فتُمدُّ وتستمدُّ منها ما تحتاجُه من الألفاظ، ومع عصرِ الانفجارِ المعرفيّ وكثرةِ التّخصّصات العلميّة الدّقيقة، فلا شكّ أنَّ لكلّ تخصُّصٍ مصطلحاتُه ومفاتيحُه التّي تعبّرُ عن مفاهيمِه، ولغةُ الاقتصادِ من أكثرِها دقّةً وخصوصيّةً من حيث المصطلحات في وصفِ الظّواهرِ الاقتصاديّةِ وتفسيرها والتأريخ لها، وكذلك مصطلحاتُها الخاصّة بالإعلانِ والإشهارِ والتّسويقِ والتّرويجِ للسّلعِ والبضائع.

يرتبط الاقتصادِ بمظاهرِ النّشاطِ الإنسانيِّ ويتصدُّرِ الأدوارَ الأساسيّة لرقيّ الأمم وتطوّرِها، ونظرًا لكون النّظام الاقتصاديّ للأمّة معيارًا لقوّتها، ودافعًا لتطوّرِ نظامِها السّياسي والثّقافي والعلميّ والعسكريّ فلا بدّ أن يكونَ له نصيبٌ بينَ أوراقِ الصّحافةِ المكتوبة، وصفحاتُ

جريدةِ "الخبرِ" اليوميّة الجزائريّة لا تستغني عن عرضِ ما يُستجدُّ في عالمِ المالِ والأعمال، ونجدُ أنّ لغةَ الصّحافةِ الاقتصاديّة ليست في مأمنٍ عن ظاهرةِ الاقتراضِ اللُّغوي واستعارةِ الألفاظ من لُغاتٍ أخرى للتّعبيرِ عن مفاهيم في هذا المجال.

وارتأينا أن تكون الإشكاليّةَ التّي سنعالجها في هذا البحثِ: "**ما واقعُ مُصطلحاتِ لغةِ الاقتصادِ في جريدةِ الخبر في ظلّ ظاهرةِ الاقتراضِ اللُّغوي ؟**".

وتتفرّعُ هذه الإشكاليّة إلى أسئلة فرعيّة؛ نذكرُ منها:

- **ما المقصودُ بلُغة التّخصص؟ وما هي خصائصُ اللُغة الاقتصاديّة؟.**
- **ما مفهومُ الاقتراضِ اللّغوي؟ وما هي أهمُّ أنواعِه وعواملِه؟ وأينَ تكمنُ أهميّة دراستِه؟.**

وسنرتِّب عناصر البحث بالانطلاق من الإشكاليّة وبناءٍ على ما سبق، في فصلين، فضلًا عن مُقدّمة عامة تضمّنت طرحاً للإشكاليّات وأحاطت بخطّةِ العمل ومنهجه.

سنتناول في الفصل الأول وضعاً للبحثِ في إطاره النظري والمفاهيمي، ويشمل ذلك مبحثين سندرج الأول تحت عنوان "اللّغة المتخصِّصة ولغة الاقتصاد" وسنتطرّقُ فيه إلى مفهوم اللّغة المتخصّصة عامّة ثم نعرُجُ إلى خصائصها، لننتقل إلى لغة الاقتصاد كلُغةٍ متخصّصة ونبيّن سِماتها ،أمّا المبحث الثّاني المُسمّى "الاقتراض اللُغوي آليّة من آليّات وضع المُصطلح" سنتحدّثُ فيه عن آليّات وضع المصطلح بصفة عامّة ثمّ نخصِّصُ الحديث عن آليّة الاقتراض اللّغوي ونبيّن أنواعه وعوامله وأهميّة دراسته.

وسنعنونُ الفصل الثّاني بـ"دراسة لعيّنة من المصطلحات الاقتصاديّة المُقتَرَضة في جريدة الخبر" وينقسم بدوره إلى مبحثين، أولهما عبارة عن تعريف بالمُدوّنة وبيان عيّنة الدّراسة وحدودها

الزّمانيّة وإحصاء المصطلحات المُقترضة فيها، تحت عنوان: "دراسة إحصائيّة للمُصطلحات المُقترضة" وسندرجُ المبحث الثّاني تحت مُسمّى "تحليلٌ لنماذج من هذه المُقترضات" وستتضمّنُ الخاتمة تقديمًا لأهمّ النتائج التّي انتهى إليها البحث في هذا الموضوع، والإجابة عن التّساؤلات المطروحة في مقدّمته.

تهدفُ هذه الدّراسةُ إلى رصدِ تأثُّرِ المصطلحاتِ في مجالِ الاقتصاد، وتحديداً في الصّفحة الاقتصاديّة لجريدة "الخبر" اليوميّة الجزائريّة، بظاهرةِ الاقتراضِ اللّغويّ وتحليلِ نماذج من هذه المُقتَرَضاتِ للوصولِ إلى طرقِ الاقتراضِ ودوافعهِ وكيفيّةِ حدوثه.

ويعود سببُ اختيارنا لهذا الموضوع إلى رغبتنا في معالجةِ موضوع حيوي قائم على الإحصاءِ والتّحليلِ والمُقارنة، والبعدِ عن المواضيع الرّاكدة التّي تقتضي تكديسًا للمعلوماتِ النّظريّة، ثمّ انتقلتْ هذه الرّغبةُ إلى القناعةِ التّامّةِ بجدارةِ الموضوع بالدّراسة، نظرًا لأهميّة مجالِ الاقتصادِ وقلّةِ الدّراساتِ التي تخصُّ الاقتراضَ اللّغوي.

ويتبيّن من خلال عنوانِ البحث وإشكاليّته أنّ الأنسبُ لمعالجة هذا الموضوع هو الجمعُ بين المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التّحليلي، وذلك بتتبّعِ وإحصاء المُصطلحاتِ المُقتَرَضةِ في الجريدة ثم العملُ على وصفها وتحليلِها، وذلك بالتّوسُّع في معناها اللُّغويّ وذكر المعنى الاقتصادي الذّي اقتُرِضَت لتأديته، مع الاعتماد على طريقة المقابلة بين اللُّغات بالمقارنة بين المعنيين في اللُّغة المُقترَض منها واللغة المُقتَرِضَة لبيانِ العلاقة بينهما وبالتّالي للوُصولِ إلى معرفة طرق الاقتراض ودوافعه.

وتصدّى الكثير من المتخصّصين لدراسة هذا الموضوع ودرسوا جوانبه، ومن أشهر هذه الدّراسات نجد:

1. بن هشام مختاري، "**ظاهرة الاقتراض في التّرجمة الاقتصاديّة، من وإلى العربيّة**" أطروحة دكتوراه في التّرجمة، جامعة تلمسان، 2018/2017، اعتمد فيها على انتقاء مصطلحات اقتصاديّة مقتَرَضة وتحليلِها وفق ثلاثة مستويات ثم مقارنتِها وتتبّعِ نقاط الشّبه والاختلاف بينَها ثم طرحِها واقتراحِ الأنسبِ من بينِها بمنهجٍ تحليليّ مُقارنٍ وفقَ أسسٍ موضوعيّة.

2. لعمري محمد، "**الاقتراض اللّغوي في ضوء التّواصل الحضاري، العصر العبّاسي الثّاني أنموذجا**" رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان،2017/2016، وفقَ منهجٍ وصفيٍّ تحليليّ وذلك بانتقاء المصطلحات المُقترضة في هذا العصر وتصنيفِها في حقول دلاليّة وترتيبِها ألفبائيًا.

3. بختو عبد الحميد، "**التّرجمة في المؤسّسات الاقتصاديّة، البنوك الإسلاميّة أنموذجا**" مذكّرة ماجيستير في التّرجمة، جامعة وهران، 2010/2009، عمِل على استخراجِ مصطلحات اقتصاديّة من بحث الجزائري "صدّيق تاوتي"، وتوّسع فيها عن طريق منهجٍ مقارنٍ يتخلّله الاستدلال.

4. بالصّالح فاطمة الزّهراء، "**ترجمة الاستعارة في النّصوص الاقتصاديّة**" أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2010/2009، اعتمادُ منهجٍ تحليليّ لكيفيّة ترجمة الاستعارة في النّصوصِ الاقتصاديّة.

وتظهر استفادتنا من هذه الدّراسات في عدّة جوانب من بحثنا، أهمُّها إثراءُ الجانبِ النّظريّ للبحث والتّعرّف على مختلف الآراء فيما يخصّ موضوعَ الاقتراض، والتّعرف كذلك على الخطواتِ المنهجيّةِ اللّازمةِ للتّحليلِ والمُقارنة، وإنّ ما يُميّز دراستنا هذه، الاختصارُ والوُضوحُ والاعتمادُ أكثر على الرّسوماتِ البيانيّةِ في عمليّة الاحصاء.

ونذكر أنّ من أهمّ المراجع التّي رافقت عمليّة بحثنا وأثْرت مضامينه، كتاب: "**علم المُصطلح: أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة**" لـ:"علي القاسميّ"، والذي خاض في هذا الموضوع وتناول جوانبه، وشمل هذا العمل مُعظم جوانب بحثي انطلاقا من آليات وضع المُصطلح مُرورًا بالاقتراض اللّغوي.

ولا ندّعي في الأخير أنّنا قد بلغنا كل ما سعينا لتحقيقه، فنسألُ الله عزّ وجلّ التوفيق والسّداد وأن تكون هذه المُحاولة المتواضعة قد أسهمت في إثراء الدّرس المُصطلحي الحديث ولو بالقليل ومفيدة ومسدّدة لخُطى الدّارسين و الباحثين في هذا المجال.

الفصل الأوّل:

الإطار النّظري للبحث.

- **المبحث الأول:** اللُّغة المُتخصِّصة ولغة الاقتصاد.
- **المبحث الثّاني:** الاقتراض اللُّغوي آليّة من آليّات وضع المُصطلح.

المبحث الأول:

اللُّغة المُتخصِّصة ولُغة الاقتصاد.

سنتطّرقُ في هذا المبحث إلى التّعريف باللُّغة المُتخصِّصة وبيان خصائصها، ثمّ ننتقلُ إلى تعريف الاقتصاد عامّة لنصلَ إلى لغة الاقتصاد كونها لُغة تخصُّص، وسنقومُ ببيان سِماتها وخُصوصيّة مُصطلحاتها كالتّالي:

أوّلا: اللُّغة المُتخصِّصة.

نصادفُ أحياناً في الكُتب أو المجلات أو في المقالات العلميّة مصطلح "اللُّغة المُتخصِّصة" أو "لغة الاختصاص" أو "اللُّغة الخاصّة" في مقابل "اللُّغة العامّة" ولا نُدرك معناها الدّقيق، ومن أجل ذلك سنحاول تعريفها وبيان ما يُميِّزها عن اللّغة العامّة فيما يلي:

1. **تعريف اللُّغة المتخصِّصة:** لا يُمكِنُ رسمُ خطٍ واضحٍ يفصِلُ بين اللُّغةِ المُتخصِّصة واللُّغة العامّة، فهي تشتركُ معها في كونها نظاماً لسانيّا اصطلاحيّا، لكنّها تمتازُ عنها باعتبارِها تحمِلُ معارفَ تكونُ متداولةً ومفهومةً بين أهل اختصاص العلم الواحد أو التّخصُّص الدّقيق.

نُسمي اللُّغة العامّة أو اللُّغة العاديّة أو الطّبيعيّة أو اليومية "تلك اللُّغة غير المُتخصِّصة التّي لا تنتمي إلى منطقة دون أخرى أو استعمال لها دون آخر، فهي اللُّغة التّي يستعمِلُها بالفِعل يوميّا جميع النّاس اللّذين ينتمون إليها، وليس المقصودُ من ذلك اللُّغة كما هي في الوَضع قبل أن تدخُلَ في الاستعمال"[1] ومعناه أنّ اللّغة العامّة هي ما دخلت مجال الاستعمال ولم ترتبط بتخصُّصٍ ولا بمنطقة ولا باستعمال معيّنين.

وتُعتبر اللُّغة المتخصّصة أو لُغة الاختصاص معرِفةً مُتخصّصة في حقلٍ من حقولِ المعرفةِ العلميّة، كالكيمياء والقانون والاقتصاد، تأخذُ من اللُّغة العامّة للتّعبير عن معارفها ومهاراتها

[1]- طاهر ميلة، نوعيّة المُصطلحات المُستخدمة في التّعليم الثّانوي، رسالة الدّراسات المُعمّقة، جامعة الجزائر، 1980،ص:25.

وعلى هذا الأساس يُعرّفها (بيار لورا Pierre Lerat): "هي لغة طبيعيّة، كما تُعدُّ وسيلةً للتّعبير عن معارفَ متخصِّصة"[1] ويقول في موضعٍ آخر: "إنّ اللُّغة المتخصِّصة هي في المقام الأوّل لغة ذات استعمال تقني (لغة في حالة متخصّصة كما ذهبت إليه مدرسة براغ)، وهي أيضًا تقوم بوظيفةٍ أساسيّة تتمثّلُ في نقل المعارف"[2] كما تُعرِّفها (كريستين دوريو Christine Durieux) بقولها: "هي لغة ناقلة لمعارف متخصّصة"[3] لتؤكِّد بذلك ما ذهب إليه (لورا) بأنّ هدف اللُّغة المتخصّصة ووظيفتها الأساسيّة هي نقل المعرفة المُتخصِّصة بين أهل الاختصاص الواحد وتحقيق التّواصل بينهم.

2.خصائص اللُّغة المتخصِّصة: تمتازُ اللُّغةُ المُتخصِّصة عن اللُّغة العامّة بجُملةٍ من الخصائص، فهي "موسومة بخصوصيّات مثل الدّقة، وأُحاديّة التّسمية، والاقتصاد، وعدم التغيير السّياقي، والعلاقة بالموضوع والمستوى النّظري، عكس اللُّغة العاديّة، والأخيرة موسومة بعدم الدّقة والتّحديد والغموض والتّكرار وتعدُّد المعاني السّياقية والموضوعاتيّة واليوميّة"[4] ومفادُه أنّ اللُّغة المتخصِّصة أكثر دقّة واقتصاداً وموضوعيّة والأكثر استعمالاً وأضيقُ معنىً من اللُّغة العامّة.

[1]- Pierre lerat, les langues Spécialisées, Edition Puf, Paris, France, 1er Edition, 1995, P: 20.

[2] – Pierre lerat, P: 21.

[3] – Durieux Christine, «Pseudo–Synonyme en langue de spécialité, C.I.E.L université de Caen, P: 90.

[4]- مانويل سليكونسيساو، المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصّياغة، تر: محمد أمعطوش، ط1، الأردن، 2012، ص:37.

يؤكّد ذلك (عمّار ساسي) في قوله: "أتصوّرُ لغةَ الاختصاصِ قائمةً على المُواصفات التّالية: "الانسجامُ في الصّوت، والإبانة في المُفردة، والاقتصادُ في التّركيب"[1] ويُقصَدُ بالانسجام في الصّوت تواؤم الوحدات الصّوتيّة، والإبانة في المُفرَدة أنها لا تقبلُ إلاّ معنىً واحدًا ووحيدًا للابتعاد عن اللُّبس والغموض وبالتّالي البعد عن التّفسير والتأويل، أمّا قوله: الاقتصاد في التّركيبُ، فيقصد بيه الميل إلى الاختصار الذّي لا يُخلُّ بالمعنى، أو هو أداء الدّلالة بأقلِّ جُهدٍ وأوجزِ صيغةٍ ممكنة.

وتُلخِّص (كريستين دوريو) خصائص اللُّغة المتخصِّصة في ثلاثة أمور هي:[2]

- استعمال المُفردات المُغلقة والخّاصة بالميدان.
- استعمال صيغ خاصّة تختلف من مجال إلى آخر، مثل الجُمَل الاعتراضيّة.
- استعمال مفاهيم صعبة الفهم لدى القارئ العادي، رغم بساطة اللُّغة.

ونجدُ أنّ للمُصطلح دورًا كبيرًا في نطاق اللُّغة المُتخصِّصة، حيث" تتميّز لغة الاختصاص بالكمّ المُصطلحاتيّ الذّي تحتويه، والمصطلحات هي المفردات أو مجموعة مفردات تخرُج عن إطار اللُّغة العامّة بمجرّد دخولِها إلى مجال التّخصُّص، لكن بالمُقابل يوجدُ داخل لغة الاختصاص مصطلحاتٌ من اللُّغة العامّة أو مُقترَضَة من لُغات أخرى، ويمكن أن تكون مُرَمَّزَةً مثل مصطلح (ماء) الذّي يُكتب رمزًا (H2O) ونُعبِّرُ عنه بلفظة ماء"[3] فيقدِّمُ المصطلح غالباً مفهومًا واحدًا ووحيدًا يُصطلحُ عليه بين أهل الاختصاص المُشترك ويتداولونه فيما بينهم.

---

[1]– ساسي عمّار، المُصطلح في اللّسان العربي "من آليّة الفهم إلى أداة الصّناعة"، جدار للكتاب العالمي، الاردن، 2002، ص:37.

[2]– كريستين دوريو، أسس التّرجمة التّقنيّة، تر: هدى مقنّص، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، 2007، ص:39–40.

[3]– مينة بولمراقة، ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم من القانون الاسلامي إلى اللّغة الفرنسيّة، شهادة ماجيستير في التّرجمة، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص:12.

يورد محمد الدّيداوي أهميّة الاصطلاح في اللُّغة المُتخصِّصة في قوله أنّ: "الاصطلاح في اللُّغة المتخصِّصة في مُنتهى الأهميّة، وتصلح المصطلحات لما يلي:

- تنظيم المعرفة على أساس العلاقات بين المفاهيم.
- نقل المعرفة والمهارات والتّكنولوجيا.
- صياغة ونشر المعلومات العلميّة والتّقنيّة.

ترجمة النّصوص العلميّة والتّقنيّة"[1] فالمصطلح أساس اللُّغة المتخصِّصة، يكتسبُ خصوصيّته بانتمائه إلى تخصّصٍ أو ميدان معيّن، كما أنّ استخدامَه يسمحُ بالتّمييز بين اللّغة العامّة والمُتخصِّصة وتصنيف مختلف لغات التّخصّص.

ثانيا: لغة الاقتصاد.

سنحاول في ما يلي التّعريف بالاقتصاد في اللُّغة وبيان اتفاق الباحثين العرب والغرب على معناه الاصطلاحي، ثم الانتقال إلى بيان خصائص وسمات لغة الاقتصاد كلغة متخصِّصة:

1. **تعريف الاقتصاد:** جاء معنى الاقتصاد في اللُّغة في معجم لسان العرب: "القَصْدُ في الشّيء: خلافُ الإفراط، وهو ما بينَ الإسراف والتّقتير، والقَصْدُ في المعيشة، أن لا يُسرِفَ ولا يُقتّر، يُقالُ: فلانٌ مُقتصِدٌ في النّفقة..."[2]، ومنهُ قوله تعالى: "واقْصِدْ فِي مَشْيِكَ" (سورة لُقمان، الآية 19) أيْ المَشي مُستويًا، وفي الحديث الشّريف عن ابن عبّاس –رضي الله عنه–، قوله –صلّى الله عليه وسلّم–: "مَا عالَ مُقتَصِدٌ قَطْ"، أيْ ما افتقَرَ من لا يُسرِفُ ولا يُقتِّر في الإنفاق.

[1]– محمّد الدّيداوي، التّرجمة والتّعريب بين اللُّغة البيانيّة واللُّغة الحاسوبيّة، المركز الثّقافي العربي، ط1، المغرب، 2002، ص:275.

[2]– ابن منظور محمد بن مكرم الافريقي المصري، لسان العرب، م1، دار صادر، ط3، باب الدال، مادة (ق.ص.د)، ص:353.

وقد وردَ تعريفُ الاقتصاد (Économie) في معجم (Le Petit Larousse 2012) كالآتي: "اسمٌ مؤنّث (من اليونانيّة OKONOMIA)، إدارة المنزل 1.هو فنُّ تقليص المصاريف في إدارة المُمتلكات والمداخيل المُتعلِّقة بشخصٍ ما، 2. ما لا نقومُ بإنفاقه، 3. ما نقوم بادّخاره"[1] فيمكِن القول أنّ المعاجم الأجنبيّة لا تختلف عن العربيّة في تعريفها للاقتصاد، وهو التّوفيرُ والادّخارُ والاعتدالُ والتّوسُّطُ في الإنفاق والجُهد، والبُعد عن التّبذير والبذخ، وكذلك حُسن التّسيير والتّنظيم للحياة المعيشيّة للإنسان، فهو بذلك مبدأٌ إيجابيٌّ معناه الحفاظ على التّوازن بين المداخيل والمصاريف.

ويُعرفُ الاقتصاد من النّاحية الاصطلاحيّة بأنّه علم قائمٌ بذاته له موضوعاتُه ونظريّاتُه ومُصطلحاتُه الخاصّة به، مقابِلُه في الفرنسيّة (Économie) وفي الانجليزيّة (Economy) ولم يُجمِع المُختصّون على تعريفٍ محدّدٍ له نظرًا لتعدُّد موضوعاته واهتماماته التّي تشمل قضايا ذات طبيعة معيّنة تُميِّزُه عن بقيّة فروع المعرفة.

يعرِّفُه (آدم سميث Adam Smith)، أحد مُنظّري علم الاقتصاد المعاصر في كتابه: (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) بأنّه: "العلمُ الذّي يدرُس الكيفيّة التّي تُمكِّن الأمّة من الحصول على الثّروة ووسائل تنميتِها"[2] وهو تعريفٌ يركِّزُ فيه على الثّروة لا على دور الإنسان، أي أنّ الاقتصاد علم الثّروة الذّي يدرُس القوانين المُتحكِّمة في سير العمليّة الاقتصاديّة كدراسة الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الثّروة.

ونجدُ (بول ساموبلسون Paul Samuelson) يُعرِّفه بأنّه: "العلم الذّي يهتمُّ بدراسة الكيفيّة التّي يختارُ بها الأفراد والمجتمع الطريقةَ التّي يستخدمون بها السِّلع لغرض الاستهلاك

[1] – Dictionnaire «Le petit Larousse 2012», Op, Cit, P:372.

[2] – آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب تطور الأمم، ج1، تر: حسني زينه، معهد الدّراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2007، ص:13.

في الحاضر والمُستقبل"[1] فهو بذلك علمٌ من العلوم الاجتماعيّة التّي تهتمُّ بدراسة سلوك الأفراد تجاه استخدامهم للموارد فيما يتعلّق بالنّشاط الاقتصادي.

يصعُبُ على أية دراسة لهذا العِلم المُتشعِّب، الإلمام والإحاطة التّامة والدّقيقة بكلّ موضوعاته "فإنّ علم الاقتصاد يشمل موضوعاتٍ كثيرةٍ جدًا ومتطوِّرة على نحوٍ سريع، ولذلك فإنّ من الصّعب أن يوصَفَ وصفًا دقيقًا في سُطورٍ محدودة"[2] ولذلك فإنّ ما سبق من التّعريفات ما هي إلاّ نماذج مُختارة تختلف باختلاف وجهات نظر المُختصّين إلى القضايا والمُشكِلات التّي يرون أنّها أساس الدّراسة الاقتصاديّة، فالاقتصادُ عامّة "هو ما يفعلُه الاقتصاديّون"[3] حسب الاقتصاديّ (جاكوب فاينر Jacob viner) .

2. خصائص لغة الاقتصاد: تناولنا فيما سبق مفهوم اللُّغة المتخصِّصة على أنّها نظامٌ لسانيٌ اصطلاحي، وظيفتها نقل المعارف وتحقيق التّواصل بين أهل الاختصاص الواحد، وتطرّقنا كذلك لمفهوم الاقتصاد، وهو العلم الذي يهتم بدراسة القوانين المُتحكِّمة في ثروات الأمم.

تُعرّفُ لغة الاقتصاد على هذا الأساس، أنّها عبارة عن نظام لغويّ مُتواضَع عليه بين عُلماء الاقتصاد، تتميّزُ عن غيرها من اللُّغات المُتخصِّصة بتراكيبها ودقّة مصلحاتها، ولأنّ مجال الاقتصاد هو عالم المال والأعمال، يُعرِّف (فريديريك هوبرت Frederic Houbert) لغة الاقتصاد بقوله: "بالإضافة إلى كون اللّغة الاقتصاديّة والماليّة لغة حيّة، فهي ذات خصوصيّة متفرّدة"[4]

---

[1]– طويطي مُصطفى، محاضرات في الاقتصاد الجُزئي، جامعة آكلي محنّد أولحاج، البويرة، 2014/2013، ص:02.

[2]– اللّحياني سعيد بن حمدان، "مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، جامعة أم القرى، الرّياض، 1428هـ، موقع جامعة أم القرى: www.Uqu.edu.sa شوهد يوم:2020/02/16، السّاعة: 13:38، ص:03.

[3]– نفسه، ص:05.

[4]- Houbert Frederic, Article intitulé:« Problematique de la traduction économique et fianciére», www.translutionjornal.net.

فيصفها باللُّغة الحيّة لقدرتها على مواكبة جديد عالم الاقتصاد وسرعة تدفُّق المعلومات، وبالتّالي قدرتها على استحداث كمّ هائل من المصطلحات لتسهيل عمليّة التّواصل بين جمهور المتخصِّصين في الاقتصاد.

يقول (كلوسكاي M.closkey): "إنّ الاقتصاد عبارة عن مجموعة تراكيب أدبيّة، وتتميّزُ باستعمال المجاز"[1] ويقصد بالتّراكيب الأدبيّة النّصوص الاقتصاديّة، وتتميّز هذه النّصوص باستعمال التّراكيب المجازيّة للتّعبير عن المعطيات الاقتصاديّة المستحدثة، وهذا ما يجعلُ منها لغةً حيّة على رأي فريديريك هوبرت.

يُعدُّ النّص الاقتصادي نصّا تداوُليّا براغماتيّا، وتتمثّلُ وظيفته في نقل المعلومات عن الوقائع الاقتصاديّة بطُرُقٍ مختلفة، ولكونه نصّا متخصِّصًا فإنّه يتميّزُ بجملة من الخصائص لا يمكنُ توفُّرُها في غيره من النّصوص الأخرى، و يمكنُ إجمال هذه الخصائص فيما يلي:[2]

أ- **الأرقام:** إنّها القلبُ النّابض لأيّ تحليلٍ أو تفسيرٍ اقتصادي، إذ تُرافقُ الأرقامُ جلَّ الكتابات الاقتصاديّة، بغية إعطائها روح البرهنة التّي لا ينبغي أن تغيب في النّظريّات والنّماذج الاقتصاديّة.

ب-**المنحنيات:** إنّها المطيّة المُثلى لكلِّ تحليل اقتصاديّ يسعى إلى توضيح العلاقة القائمة بين مُتغيّرٍ تابِع وعدّة متغيّرات مُستقلّة.

---

[1]-Elies Furio Blasco, Le langage narratif économique, Halshs, Version N01,France, 2006,p:05.

[2]- يُنظر: بختو عبد الحميد، "التّرجمة في المؤسّسات الاقتصاديّة، البنوك الاسلاميّة أنموذجا"، مذكّرة ماجيستير في التّرجمة، جامعة وهران، 2010/2009، ص:39-40.

ج- **الرّموز:** غالباً ما تُرافِق هذه الرُّموز الصّيغ والمُعادلات والنّظريّات، وكذا النّماذج الاقتصاديّة لإعطائها تلك الميزة الرِّياضيّة، وهي رموز من مثل: (X,Y,...) إلخ، وغالبًا ما تُستبَدَل الكلمات بها، فعِوضًا عن توظيف لفظة (مُستمرّ)، نعبّرُ عنها من خلال رمز(X).

د- **النّماذِج:** هي شِبه دوال، حيثُ إنّها صياغةٌ رياضيّة لظواهر معيّنة.

هـ- **النّظريّات:** إنّها أساسُ كلِّ الآراء الاقتصاديّة، فهي مجموعة من القوانين والنّماذج والمعارف التّي تعالج فكرةً ما.

و- **القوانين:** علاقةٌ تجريبيّة أثبتها الواقع، أو هي علاقة منطقيّة.

ز- **المُصطلحات:** إنّ المصطلحات التّي نُصادفُها في نصٍّ اقتصاديّ ما ليست متشابهة، سواءٌ شكلاً أم تركيبًا، ويُمكنُ حصرُها في ثلاثة أنماطٍ هي:

- **المُصطلحات البسيطة:** وهي لفظاتٌ تحتويها اللُّغة العامّة، إلاّ أنّها أخذت ذلك الطّابع الذّي أضفى عليها سمة الاختصاص، أو التّخصّص، من مثل: (سلعة Bien) أو (سعر Prix).
- **المُصطلحات المُركّبة:** كان لِزامًا على المُتخصِّص وواضعِ المصطلحيّة الاقتصاديّة إدماج مصطلحين ببعضهِما بعضًا للحيلولة دون الدّخول في ريبةٍ وغموض كان مردُّهُ أنّ أحد المُصطلحين يحملُ شُحُنات دلاليّة مُتباينة.
- **المُصطلحات العلميّة:** هي مصطلحات ينفردُ بها الاقتصاد عن باقي التّخصُّصات الأخرى إذ ليس بالاستطاعة استيعابُها إلاّ في خامة هذا التّخصُّص، نحو: (الاقتصاد الكُلّي Marco économie).

ح- **المُسلّمات:** هي نتائجٌ جعلت منها التّجارب بديهيّات لا ينبغي مناقشتُها، نحو: الجزء أقلُّ من الكلّ، قيمة رأس المال نفسُها+ تنظيم مُختلِف= إنتاجٌ مختلف.

ط- **الاحتمالات:** غالباً ما تحمِل الملفوظات الاقتصاديّة في ثناياها احتمالات، وهي نتائج وظواهر يُحتمل لها أن تحدثَ في المُستقبل.

يتبيّنُ لنا من خلال هذه الخصائص أنّ لغة الاقتصاد مزيجٌ بين عدّة لُغات، ويقولُ الرّماني في هذا المقام: "والاقتصاديّون، في واقع الأمر، بالخيار بين لغاتٍ ثلاث: الرّياضيّاتُ والاقتصادُ والوصف النّظريّ اللُّغوي (أو أيّة لغةٍ عاديّةٍ أخرى)"[1] أي أنّ المُتخصِّصَ في الاقتصاد لا بدّ له من الإلمام بلغة الاقتصاد والرّياضيّات معًا، وتمكُّنِه من الوصف النّظري للأرقام والرُّموز والدّوال والقوانين وغيرها.

وبالنّظر إلى أنّ النّص الاقتصادي ينقل الوقائع بلغات مختلفة وبطرُقٍ مُختلفة، فلا شكّ أنّ هنالك أنواع مُختلفة من النُّصوص الاقتصاديّة، يمكنُ الإلمام بها في الآتي:[2]

1. **النّص السّردي:** يتمُّ فيه عرضُ الحوادث في إطارٍ زمنيّ معيّن، ممّا يتوجّبُ على المُؤلف مراعاة الأزمنة والتّنسيق بينها في إطارٍ منظّم، بحيثُ تتسلسلُ الحوادث منذُ البداية إلى مجموعة من التّطوُّرات، ومن ثمّ الوُصول إلى نتيجة، وإذا ما طبّقنا هذا المسار السّرديّ على النّص الاقتصادي فإنّنا نُدرِجُ ضِمنَه كلّ التّحليلات المتعلّقة بسيرورة الاقتصاد أثناء مدّة معيّنة والتأريخ للظّواهر الاقتصاديّة.
2. **النّص الشّارِح:** يتمُّ فيه شرح الظّواهر والحوادث الاقتصاديّة وتفسيرها من ربحٍ وخسارة، ولا يكون الزّمنُ ها هنا عاملاً أساسيّا في وصف هذه الظّواهر.

---

[1]- زيد بن محمّد الرّماني، اللُّغة الاقتصاديّة، دار طويق للنّشر والتّوزيع، ط1، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1423هـ/2002م، ص:34.

[2]- يُنظَر: بالصّالح فاطمة الزّهراء، "ترجمة الإستعارة في النُّصوص الاقتصاديّة"، مذكّرة ماجيستير في التّرجمة، جامعة وهران، 2010/2009، ص: 35-36.

3. **النّص الغائي:** ويهدِفُ إلى تحديد العلاقة بين الوسيلة والغاية لإقناع الجُمهور، حتّى تتحقّق الأهداف المنشودة، وتتمثّل هذه النُّصوص الاقتصاديّة غالبًا في الإعلانات والإشهار لتسويق منتوج ما والتّرويج له.
4. **النّص الوصفيّ:** وهو نصٌّ اقتصاديّ يحدِّدُ عناصر الظّاهرة الاقتصاديّة ويُحلِّلُها دون أن يهدِف إلى دراسة تطوُّرِها أو الأهداف المنشودة من ورائها.

المبحث الثّاني:

الاقتراض اللُّغوي آليّة

من آليّات وضع المُصطلح.

سنعرض في هذا المبحث الوسائل المعروفة والمُعتمد عليها من طرف المجامع اللُّغويّة في وضع المُصطلح العربيّ، والتّي تُساعد على اختيار المصطلح الأدق والأقرب لتأدية الدّلالة على المفاهيم بدقّة متناهية، ثم الانتقال إلى التّفصيل في آليّة الاقتراض اللُّغوي كونها محور أساسي في هذا البحث.

أوّلاً: أليّات وضع المصطلح.

تسعى اللُّغة العربيّة إلى مواكبة ركبِ التّطورات العلميّة فيضطرُّ المتخصِّصون إلى توليد مصطلحاتٍ لتسمية المفاهيم العلميّة، ويتمُّ ذلك وفق طرقٍ وآليّات أهمُّها:

1. الاشتقاق:

يُعتبر أوّل آليّة من آليّات صناعة المُصطلح في اللُّغة العربيّة، ويتمُّ به توليد مُصطلحات جديدة بانتزاع كلمة من أُخرى، فيُعرِّفُه السّيوطي بأنّه: "أخذُ صيغةٍ من أُخرى مع اتِّفاقِهما معنىً ومادةً أصليّة، وهيئة تركيبٍ لها، ليدّل بالثّانية على معنى الأصل، بزيادةٍ مفيدةٍ لأجلِها اختلفا حروفًا أو هيئةً كضاربٍ من ضَرَبَ"[1] وقد قسّم اللُّغويون العرب الاشتقاق إلى قسمين، اشتقاقٌ صغير يُشترَط فيه اتِّفاقُ اللّفظ المنزوعِ والمنزوعِ منه في ترتيبِ الأصوات وتناسُبِهما في المعنى، واشتقاقٌ كبيرٌ ويُسمّيه بعضُهم بـ "القلبِ اللُّغويّ"، ويُشتَرَطُ فيه التّناسبُ في اللّفظ والمعنى دون اشتراط ترتيب الحروف.

[1]- جلال الدّين السُّيوطي، المُزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، ج1، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، 1987، ص:346.

2. النّحت:

يُعتبرُ ضربًا من ضروبِ الاختصار، تُصاغُ فيه كلمةٌ من كلمتين أو أكثر، فعُرِفَ بأنّه: "انتزاعُ كلمةٍ من كلمتين أو أكثر على أن يكونَ تناسبٌ في اللّفظ بين المنحوتِ والمنحوتِ منهُ، مثل: عبشميٌّ بدل عبدُ شمس"[1] ويُصنِّفُه بعضُ المحدثين ضمن أنواع الاشتقاق ويُسمّونه بـ"الاشتقاق الأكبر" ولا يُلجأُ إليه في اللُّغة العربيّة إلاّ للضرورة وبعدَ تعذُّر وسائل صياغة المُصطلح ولعلّ ذلك راجعٌ إلى صعوبة وضع قاعدة تضبط عمليّة النّحت بين الكلمات.

3. المجاز:

ويُسمّى بالنّقل في اللُّغة العربيّة، وهو وسيلة من وسائل تنمية اللُّغة ومفادُه أن نلجأ إلى ألفاظ ذوات معانٍ قديمة للدّلالة على مفاهيم جديدة، فيعرّفه شحادة الخوري قائلا: "هو التّوسع في المعنى اللُّغوي لكلمة ما، لتحميلِها معنىً جديداً، الطّيارة أصلاً تدّلُ على الفَرَس الجديد، ثمّ صارت تدلُّ على آلة الطّيران"[2] ويستقِرُّ المصطلح الموضوع عن طريق المجاز بالاستعمال المُطّرِد والمُتواتر فيكتسِبُ دلالةً جديدةً ينتقلُ بها من اللُّغة العامّة إلى اللُّغة المتخصِّصة.

4. التّركيب:

يُعدُّ من أهمِّ وسائل الوضع المصطلحي وإثراء رصيد اللُّغة العربيّة من المفردات، وهو الجمع بين كلمتين أو أكثر لتشكيل كلمة جديدة ذات مفهوم جديد، وهو عند علي القاسمي: "ضمُّ كلمة إلى أُخرى بحيثُ تُصبحانِ وحدةً معجميّة واحدة ذات مفهوم واحد، وتحتفظ الكلمتان المُكوِّنتان

---

[1]- شحادّة الخوري، "دراسات في التّرجمة والمُصطلح والتّعريب"، دار طلاس للدّراسة والتّرجمة والنّشر،ط1، دمشق، 1989، ص:174.

[2]- شحادة الخوري، المرجع السّابق، ص:157.

للكلمة المُركّبة الجديدة بجميع صوامِتهما وصوائتهما، مثل اسم العَلَم المُركّب: (عبدُ الله)، المُكوّن من (عبدُ) و(الله)"[1] وقد تعدّدت تقسيمات علماء المصطلح للتّركيب، وهي: "تركيبٌ إضافيٌّ من مُضافٍ ومُضافٍ إليه، وصفيٌّ من موصوفٍ تتبعُهُ صِفاتُه، إضافيٌّ وصفيٌّ يُجمعُ فيه بين الإضافة والوصف، مزجيٌّ تُمزجُ فيه الكلماتُ في كلمة واحدة، عدديٌّ يختصُّ بالأعداد المُركّبة، إسناديٌّ من مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه وتركيبٌ إتباعيٌّ وهو قليلٌ في العربيّة"[2] حسب علي القاسميّ.

5. الإبدال:

يُعتبر الإبدال من الآليّات التّي لا يُستغنى عنها في وضع المُصطلحات العربيّة، يُعرِّفه علي القاسميّ بأنّه: "جعلُ حرفٍ بدل حرفٍ آخر في الكلمة وينقسمُ إلى نوعين: إبدالٌ صرفيٌّ قد تقتضيهِ ضرورةٌ صوتيّة لِسهولة النُّطقِ مثلاً، وإبدالٌ لغويٌّ لا تقتضيه ضرورةٌ صوتيّة ولا يحدُثُ في جميع حُروف العربيّة"[3] ويضربُ مثالاً على قوله: "وعلى هذا الأسلوب، أرى أن نُسميّ كسّارة الجوزِ (Casse-noix) مِرضَخَةً، وكسّارة الجوز (Casse-noisette) مِرضَحةً"[4] ليُشير إلى وجود علاقةٍ معنويّة بين المُبدلِ والمُبدلِ منه.

6. الاقتراض اللُّغوي:

يلجأُ المُصطلحيُّ إلى آليّة الاقتراض بعد عجزِه عن توليد المُصطلحات وفقَ الآليّات السّابقِ ذكرها، فيتِّمُ التوليدُ بالاقتراض من خارج اللُّغة على عكسِ باقي الآليّات، وهو ظاهرة لغويّة طبيعيّة

[1]- علي القاسميّ، علم المصطلح: أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان، ط1، بيروت، 2008، ص:449.

[2]- يُنظر: على القاسمي، المرجع السّابق، ص:450-454.

[3]- نفسه، ص: 409.

[4]- نفسه، ص: 411.

تنشأُ بفعلِ الاحتكاك بين الشُّعوب المُتسرِّب إلى لُغاتها، فتتأثّرُ ببعضها بفِعلِ عوامل مختلفة ووفق طرق مختلفة، ومن هذا المُنطَلَق ولأنّ موضوع الاقتراض اللُّغوي محورٌ أساسيٌّ في هذا البحث، فسنحاولُ التّوسع في هذه الظاهرة في ما يلي:

ثانياً: الاقتراض اللُّغويّ.

يعدُ الاقتراض اللُّغوي ظاهرة طبيعيّة بين اللغات، وآلية من آليات وضع المصطلحات في اللُّغة العربيّة، ونظراً لأهميّته البالغة و كونه عنصراً أساسيّا في هذا البحث فسنتطرّق إلى تعريفه وذكر أنواعه وعوامله وأهميّته كالتّالي:

1. **تعريف الاقتراض اللّغوي:** جاء معناه اللُّغوي في مُعجم لسان العرب في مادّة (ق.ر.ض):

"قَرَضَ، القَرْضُ: القطعُ قرضًا وقرَضَهُ: قطعهُ... ، ويُقالُ أقرضتُ فُلانًا وهو ما تُعطيه ليقضِيك"[1] فالقرضُ في اللُّغة هو الأخذُ والقطعُ، ونجدُهُ بمعنى الإستلاف، "نقولُ: اقترضتُ منهُ كما نقول: استلفتُ منه"[2] بمعنى أخذتُ منهُ شيئاً واستلفتُه منهُ على أن أردّه إليه.

وورد في المُعجم الوسيط: "أقرَضَهُ: أعطاهُ قرضاً، يُقال: أقرَضَهُ المال وغيره، واقتَرَضَ من فُلان، أخذَ منهُ القرضَ واستقرضَ منه: طلبَ منه القرضَ، والقرضُ ما تُعطيه غيرك من مالٍ على أن يرُدّه إليك، وما يُقدّم من عملٍ يُلتَمَسُ عليه الجزاء"[3] وهو أخذُ الشّيء أو المال على أن يتمّ ردُّه بعد مدّة معيّنة ويرتبطُ غالبًا بالشّكل الماليّ والاقتصادي وهذا المعنى الذّي تتّفقُ عليه أغلب المعاجم المتقدِّمة والمُعاصرة.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، م7، فصل الضاد، مادّة (ق.ر.ض)، ص:216.

[2]– أبو القاسم أحمد الزّمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، لبنان، 2000، ص:502.

[3]– إبراهيم مُصطفى ورفقاؤه، المُعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، دار الدّعوة، ط2، مصر، 1976، ج1، مادّة (قرض)، ص:184.

ونقصِدُ بالاقتراض في المعنى الاصطلاحي تلك الظّاهرة اللُّغويّة النّاتجة عن احتكاك الشُّعوب وتلاقُح ثقافاتها، فالتّبادُلُ بينها لا يحتاجُ إلى دليلٍ لأنّهُ سنّةٌ من سنن الحياة لا تكادُ تخرجُ عنها لُغة ما، فيُعدُّ اقتراضُ الألفاظ بين لُغات هذه الشُّعوب وسيلةً من وسائلِ نُموِّها وثراءِ مفرداتِها، ولُغة القرآن الكريمِ خيرُ دليلٍ على ذلك لكثرةِ الألفاظ المُقتَرَضَة فيها.

وقد وردَ مفهوم الاقتراض اللُّغوي في موسوعة علوم اللُّغة العربيّة على أنّه: "تأثُّرُ لغةٍ بأُخرى، فتأخُذُ منها ألفاظاً أو دلالات، أو تراكيب أو أصوات أو نحو ذلك"[1] أو هو: "إدخالُ عناصر من لغةٍ ما إلى لغةٍ أخرى، أو من لهجةٍ لأُخرى، سواءٌ كانت تلك العناصرُ كلماتًا أو أصواتًا أو صيغًا فهو محاولةُ نسخ صورةٍ مُماثلةٍ لنمطٍ لُغويّ آخر"[2] إذًا فالاقتراض اللُّغويُّ عمليّة تأثيرٍ وتأثُّرٍ بين اللُّغات سواءٌ على المُستوى التّركيبي أو الدّلالي أو الصّوتي أو الصّرفي أو غير ذلك.

كما يُعرِّفه إبراهيم أنيس فيقول: "الاقتراضُ اللُّغوي هو استعارة اللُّغة لبعض النّماذج اللُّغويّة الأُخرى بهدف التّعبير عن التّطوُّرات المُتلاحقة للمُجتمع"[3] ويُفهمُ منهُ أنّ هذه الآليّة تعملُ على توليد الألفاظ من خارجِ اللُّغة بهدف التّعبير عمّا يُستجدُّ في المُجتمع من مفاهيم وتطوُّرات، ومن مُرادفاتِه عند العرب القُدامى نجد "التّعريب" و"الإدخال"، فإن أُخضِعَ اللّفظُ المُقتَرَض لأوزان ومقاييس العربيّة فهو "مُعرّب"، وإنْ لم يخضعْ لها وبقي دونَ تغييرٍ سُمِّي "دخيلاً"، في حين يُطلَقُ عليه عند المُعاصرين اسم "الاستعارة اللّغوية" كما هو الحال عند ابراهيم أنيس.

وقد حظي موضوع الاقتراض اللُّغوي بمكانةٍ لا بأس بها في الدّراسات اللُّغويّة الغربيّة، تزامناً مع ظهور اللّسانيّات كعلمٍ قائم بذاته في القرن التّاسع عشر، فنجدُ (ماريو بي Mario Pei) يُعرّف

[1]– إيميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللُّغة العربيّة، دار الكُتُب العلميّة، ط1، بيروت، 2006، ص:377.

[2]– محمّد عفيف الدّين، مُحاضرة في علم اللُّغة الاجتماعيّة، دار العلوم اللُّغويّة، دط، أندونيسيا، 2010، ص:184.

[3]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللُّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط7، القاهرة، 1994، ص: 109.

ظاهرة الاقتراض بين اللُّغات بأنّها: "العمليّة التّي تمتصُّ بها لغةٌ ما ألفاظاً وتعبيرات وربّما أيضاً أصواتاً وأشكالاً قواعديّة من لغةٍ أخرى، وتُكيِّفُها مع استخدامِها، مع أو بدون تكيّف صوتيّ ودلاليّ"[1] ويُشيرُ في تعريفه إلى احتمال اقتراض الأصوات والأشكال القواعديّة، ولا يقتصرُ الأمرُ على الألفاظ والتّعبيرات كما ذهب إليه إبراهيم أنيس.

ويتناولُ اللّسانيّ (لويس دورو Louis Deroy) موضوع الاقتراض في بحثٍ لهُ بعنوان: (L'emprunt Linguistique)، مؤكّداً أنّ هذه الظّاهرة ناتجةٌ عن الاحتكاك بين الجماعات اللُّغويّة فيقول: "تتجلّى ظاهرة الاقتراض حينما تتحدّثُ جماعةٌ لغويُّة لُغةً ما، وتكونُ في تواصُلٍ مع جماعةٍ لغويّةٍ أخرى تستعمِلُ لغةً مُغايِرة، يتمُّ انتقال تراكيب نحويّة وكلمات ودلالات بين اللُّغتين، وأُبرّر، بهذا التّنوّع في أشكال الاقتراض، هذا التّعريف الذي أخذتُهُ عن (فيطوري بيساني) بعد أن قُمتُ بترجمته: الاقتراضُ هو شكلٌ تعبيريٌّ تكتسِبُهُ جماعةُ لغويّة من جماعةٍ أخرى"[2] ومفادُ قول هذا الباحث أنَّ الاقتراض تبادلٌ للأشكال التّعبيريّة بين الجماعات اللُّغويّة، ويحدُثُ ذلك نتيجة الاحتكاك بين هذه الجماعات وهذا ما تتّفِقُ عليه أغلب التّعريفات التّي تناولت هذه الظّاهرة.

[1]– See: Pie Mario, Glossary Of linguistics Terminology, Anckor Books, New York, 1966, p: 18.

[2]– Louis Deroy, "L'emprunt Linguistique", Les belle Lettres, Paris, 1980, p:18.

2. أنواع الاقتراض اللُّغويّ:

تتنوّع طرق اقتراض الألفاظ من اللُّغات الأخرى، ويُجملُها علي الخولي في الأربعة التّالية:[1]

أ- **الاقتراض الكامِل:** تُقتَرَضُ الكلمة كما هي في لُغتها دون أيّ تعديلٍ أو تعييرٍ أو ترجمة، وتخضعُ لقوانين الصِّيغة الصّرفيّة للُّغة التّي تقترِضُها، وهذا ما يُنتِجُ لنا كلمةً مُقتَرَضَة.

ب- **الاقتراض المُعدّل:** تُقتَرَضُ الكلمةُ ويُعدَّلُ في نُطقها أو ميزانها الصّرفيّ للتّسهيلِ أو الاندماج في اللُّغة المُقتَرِضَة.

ج- **الاقتراض المُهجَّن:** تُقتَرَضُ الكلمةُ فيُترجمُ جزءٌ منها إلى اللُّغة المُقتَرِضَة، ويبقى الجُزءُ الآخر كما هو في لُغة المصدر، مثالُ ذلك: "صوتيم" المأخوذة من (Phoneme) و "صرفيم" المأخوذة من (Morpheme).

د- **الاقتراض المُترجَم:** تُقتَرَضُ الكلمةُ عن طريق ترجمتِها من اللُّغةِ المصدر إلى اللُّغة المُقتَرِضَة.

ويتّضِحُ من خلال ما سبق أنّ للاقتراض أربعة طرق، أوّلُها أن يتمّ الإتيان باللّفظ كما هو في لغته الأصل، دون تغيير أو تعديل في حروفه، مع خُضوعه للصّيغة الصّرفيّة للُّغة العربيّة، وثانيها أن يتمّ التّعديل في اللّفظ المُقترض لسهولة استعماله في العربيّة، وثالثُ هذه الطُّرق أن تتمّ استعارة اللّفظ بالمزجِ بين التّرجمة والاقتراض، أي أنّ عمليّة الاقتراض في هذه الحالة جُزئيّة أمّا النّوع الرّابع فهو الاقتراض عن طريق التّرجمة أي اقتراض المعنى دون المبنى كما في قولنا "ناطحة سحاب" المُقترضة بالتّرجمة من (Sky Scraper).

[1]- محمّد علي الخولي، الحياة مع لُغتين (الثُّنائية اللُّغويّة)، دار الفلاح، الأردن، 2002، ص:96.

3. عوامِل الاقتراض اللُّغويّ:

يُعدُّ الاقتراض اللُّغوي ظاهرة لغويّةً عالميّة قديمةً، لا تكادُ لغةٌ تخلو منها ما دامت الشُّعوبُ تحتكُّ ببعضِها، ولا بُدّ من وجود عواملٍ وراء هذه الظّاهرة ويُمكنُ إجمالُها في التّالي:

أ- **الجِوار**: يؤثّرُ تجاور الأمم واحتكاكها ببعضها على لغات أفرادها بالضرورة، فينجرُّ عنه تبادلٌ في الألفاظ والأصوات والدّلالات "فإنّهُ من المُتعذِّرِ أن تظلَّ لغةُ بمأمنٍ من الاحتكاك بلغة أخرى"[1] كما هو الحال عند العرب قديماً في اتّصالهم بالأمم المُجاورة واحتكاك لغتهم العربيّة باللُّغات الأخرى واقتراض ألفاظ لم تكن موجودة في لغتهم.

ب-**الهجرة**: تمثّل الهجرة بين الأمم والشُعوب عاملاً أساسيا لظاهرة الاقتراض، فبهجرة قوم إلى بلدٍ آخر يأخذون من لغتهم تلقائياً "فبمرورِ الزّمنِ يجدونَ أنفُسَهُم بِحُكمِ الإقامة الدّائمة، مضطرّينَ إلى الاندماج في الوسط الذّي هاجروا إليه وأقاموا فيه بسببِ المصالحِ المُشترَكةِ بينَهم، ومن هنا تبادلوا ما احتاجوا إليه في لغة البيئةِ الجديدة"[2] فنجدُ أنّ المُهاجرينَ إلى بلدٍ ما يُأثّرونَ ويتأثّرون بلُغة أفراد البلدِ المُهاجرِ إليه.

ج- **الحاجة**: فاللُّغات بلا شكٍّ في حاجة إلى اقتراض بعض الألفاظ من اللُّغات الأخرى، خاصّة بعد تعذُر التّرجمة كما في مجالات الطبّ والعلوم، كأسماء الأدوية مثلا، ونجد أنّ هذه الحاجات تتنوعُ حسب ميادين الحياة المُختلفة ونذكُرُها كالآتي:

- **حاجات اقتصاديّة تجاريّة**: تنعكسُ المعاملات التّجاريّة بين الأمم على لغة الأفراد، ومثال ذلك "أخذُ العربِ عن الفُرس كثير من أسماء المآكل والأواني والنّباتات والأزهار والأشجار وأدوات الهندسة والبناء مما لم تعرفهُ جزيرة العرب ومثلها من أسماء الثّياب والأدوية والآلات

[1]- علي عبد الواحد وافي، علم اللُّغة، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط9، مصر، 2004، ص: 229.
[2]- نفسه، ص: 230.

والموسيقى القادمة مع أعيانها إلى بلاد العرب"[1] فالتّبادل التّجاريُ بين الشُّعوب يفرِضُ تبادلاً في الألفاظ والمفردات المتعلّقة بالمُعاملات التّجاريّة.

- **حاجات سياسيّة إداريّة عسكريّة:** قد ينتُج الاقتراض بين لغات الشّعوب في ظلّ التأثيرات السّياسيّة والعسكريّة بينها، "لأنّ مجرى التّغيير في حقل اللُّغة يكونُ أكثرَ اندفاعاً وسرعةً أثناء سيطرة أمة، ذلك أنّ لُغة الغالبينَ على قلّةِ عددِهم قد تقضي على لغةِ الشُّعوب المغلوبة، أو على لُغاتها ولهجاتها"[2] فتؤدّي الحروب والغزوات بالضّرورة إلى احتكاكِ اللُّغات ببعضها البعض وبالتّالي اقتراضها وتبادلها الألفاظ فيما بينها.
- **حاجات ثقافيّة:** نجدُ أن تبادل الثّقافات يسهم في تبادل الألفاظ بين الأفراد والجماعات إذ أنّ اللُّغة وعاء الثقافة، "فقد انتقل إلى العربيّة مثلا الكثير من مفردات اللُّغة الفارسيّة واليونانيّة والحبشيّة والآراميّة وغيرها، وخاصّة المفردات المتعلِّقة بمظاهر الحياة الحضريّة، وما إليها من أمور لم تكُن مألوفةً في الحياة العربيّة "[3] فلا شكّ أنّ للعامِلُ الثّقافي دورٌ في عمليّة التأثير والتأثُّر بين اللُّغات.
- **حاجات دينيّة:** و يكون في الألفاظ المُرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدّين والتّي لا يُمكنُ ايجادُ مرادفٍ لها أو ترجمتها إلى لُغات أخرى، كلفظ زكاة ونحوه.

[1]– مروّج غني جبّار، الاقتراض في العربيّة، مجلّة كليّة العُلوم الاسلاميّة، جامعة بغداد، العدد 27، مكتبة القلم، بغداد، العراق، 2011، ص: 525.

[2]– مرتاض عبد الجليل، دراسة سانتكسيّة للهجات العربيّة القديمة، رسالة دكتوراه في اللّسانيّات، جامعة تلمسان، 1994، ص:38.

[3]– مروّج غني جبّار، المرجع السّابق، ص:526.

4. أهميّة دراسة الاقتراض اللُّغويّ:

اهتمّ الدّارسون قديماً وحديثاً بهذه الظّاهرة، نظراً لما قدّمتهُ للُّغات من ثراءٍ وسعةٍ في الألفاظ والمفردات، وتوفيرٍ للمصطلحات لسدِّ حاجات اللُّغات إليها في مُختلف العُلوم والمُستجدّات، وقد أشار الباحث مروّج غني جبّار إلى أهميّة دراسة الاقتراض اللُّغوي فأجملها في نقطتين أساسيتين هما:[1]

- معرفة الأصيلِ والمُقتَرَضِ من اللُّغة المدروسةِ ليستقيمَ التّأصيلُ لأهل اللُّغة المُقترِضة، ومعرِفةُ ما هو من الألفاظِ أصيلٌ في هذه اللُّغة غيرُ واردٍ عليها من موردٍ آخر، وما هو واردٌ غيرُ أصيل ومن ثمّ معرِفةُ سببِ هذا الورود وما كان وراءهُ، وكيف جاء ومن أيّ اللُّغاتِ هوَ.
- معرِفةُ المسارِ التّاريخيّ لتغيُّرِ اللُّغة المُقتَرِضة في أطوار نُموِّها، لأنّ الاقتراضَ عادةً ما يكونُ سببًا في نموِّ اللُّغات وتطوُّرِها بدخولِ ألفاظ جديدة بمدلولاتها إليها.

فتُمكِّنُ دراسةُ الاقتراضِ حسبه من التّمييز بين الألفاظ الأصيلة في اللُّغة والدّخيلة عليها من لُغاتٍ أخرى، ليسهُل التأريخُ والتأصيلُ لعلمائها، ولبيانِ طُرُق هذا الاقتراض ودوافعهِ ومصادره، وكذلك معرفة المسار التّاريخي للُّغات عبر العُصور ورصدِ نُموِّها وتطوُّراتِها.

[1]- مروّج غني جبّار، المرجع السّابق، ص: 521.

الفصل الثاني:

دراسة لعيّنة من المصطلحات الاقتصاديّة المُقترَضة في جريدة "الخبر".

- **المبحث الأول:** دراسة إحصائيّة للمُصطلحات المُقترَضة.
- **المبحث الثّاني:** تحليل لنماذج من المُقترَضَات.

المبـــحـــــث الأول:

دراسة إحصائيّة للمُصطلحات المُقتَرَضة.

سنحاول في هذا المبحث وضع المدّونة في إطارها العام والقيام بإحصاء شامل للمُصطلحات المُقتَرَضة وبيان تكرارها في هذه المدّونة، مع محاولة التّمثيل لذلك بمخطط أعمدة بيانيّة وتصنيفها حسب مواضيعها وحسب اللُّغات المُقترض منها كالآتي:

أوّلاً: التّعريف بالمدوّنة وإحصاء المُصطلحات المُقتَرَضَة.

1. التّعريف بالمُدوّنة:

جريدة "الخبر" هي جريدة يوميّة جزائريّة شاملة باللّغة العربيّة، صدر أول عدد لها عام 1990، وهي تنتمي إلى شركة ذات أسهم (الخبر)، توظف المجموعة 215 شخصاً، بينهم 75 صحفياً.

معلومات عامة:

- **النوع:** يوميّة.
- **بلد المنشأ:** الجزائر.
- **الثمن:** الجزائر 30 دج / فرنسا 1€
- **التوزيع:** الخبر لتوزيع الصّحافة.
- **الموقع الإلكتروني:** http : //www.elkhabar.com/accueil.

التحرير:

- **رئيس التحرير:** محمد بغالي.
- **اللّغة:** العربيّة . "[1]

[1] موقع ويكيبيديا، الخبر (صحيفة) /http: //ar.wikipedia.org/wiki، يوم:02 /2020/05، الساعة: 18:11.

تصدر الجريدة أعدادا يوميّة، تتناول مواضيع السّياسة والاقتصاد والرّياضة والفن والثّقافة، أمّا الأعداد الأسبوعيّة فتشمل مجال التّاريخ وعالم السّيّارات والإسلاميّات والطّب، وكذلك قسم ناس وحياة.

يُهمّنا في بحثنا من كلّ هذا قسم الاقتصاد وعالم المال والأعمال، حيث سنحاول الوقوف على طبيعة الاستعمال المصطلحيّ واقتراض المصطلحات من اللّغات الأخرى للتعبير عن مفاهيم في هذا المجال، فكانت عينتنا من أعداد الجريدة محصورة بين تاريخي 02 سبتمبر 2019 و30 مارس 2020 وذلك باستخدام منهج إحصائيّ تحليلي يناسب طبيعة هذا البحث.

2. إحصاء المُصطلحات المُقترضة في جريدة "الخبر".

تتمثل معطيات هذا الرسم البياني في إحصاء للمصطلحات المُقتَرَضة في الصّفحة الاقتصاديّة لجريدة "الخبر" اليوميّة، والتّي وصل عددها الى 34 مصطلحاً في مدة زمنيّة دامت 07 أشهر من النّشر، وهذا ما توّضحه الأعمدة البيانيّة التّالية:

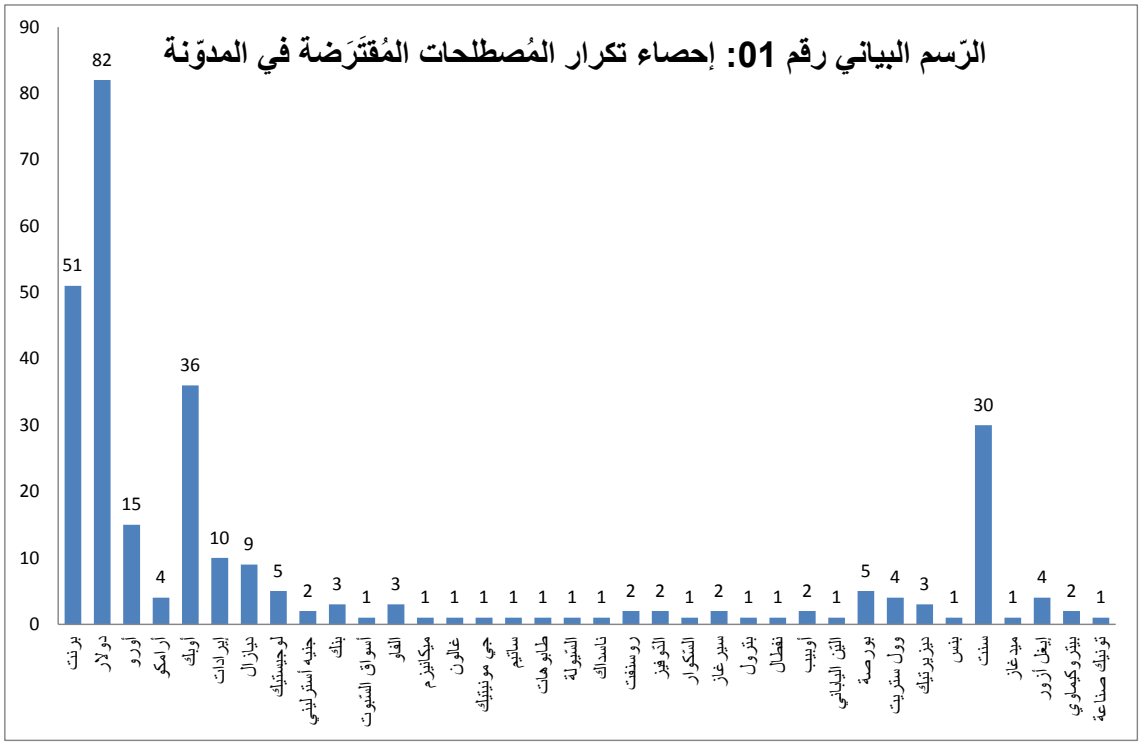

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أرشيف الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر.

نلاحظ من خلال هذا التّمثيل ارتفاعا في نسب تكرار بعض المصطلحات دون غيرها، ومنها أسماء العُملات وأسماء المنظّمات العالميّة للنفط، فنجدُ مثلاً مصطلح "دولار" مكرّر في أكثر من 80 عدداً من أعداد الجريدة المدروسة، وكذلك مصطلح "سنت" المكرّر ذكره في 30 عدداً و"أوبك" ب36 تكراراً، ونجدُ في المقابل مصطلحات متعلّقة بأسماء المؤسّسات والشّركات ووسائل النّقل وغيرها، لم تتجاوز مرات تكرارها 10 مرات.

يرجع سبب هذا التّباين في التّكرار إلى أنّ أغلب أخبار الاقتصاد في هذه الجريدة متعلقة بتذبذب أسعار البترول وكذا بآخر مستجدّات منظّمات النّفط العالميّة، ولأنّ عالم الاقتصاد يُسمّى بعالم المال والأعمال فإنّ المصطلحات الماليّة هي الأكثر تواتراً في صحافة هذا المجال، ومن المؤكّد أن لتأثير أزمة فيروس كوفيد-19-(كورونا) على اقتصاد الجزائر عامّة والأسعار خاصّة، انعكاسٌ على الاستعمال المصطلحيّ للغة الصّحافة وتوظيف مصطلحات تعبيرات معيّنة دون غيرها.

نستخلص ممّا سبق أن وُريقات الاقتصاد في الجريدة –على قلّتها–، وأثناء تغطيتها لنشاطات الحياة الاقتصاديّة الوطنيّة، وإعلانها عن كلّ المستجدّات والقرارات وكشفها عن المشاريع والمُنشآت والمنجزات المتحققة في هذا المجال وكذا عن مشاكله، فإنّها تلجأُ بالضّرورة إلى اقتراض مصطلحات من لغات أخرى للتّعبير عن مفاهيم اقتصادية ليس لها ما يُعبّر عنها في اللّغة العربيّة الرّسمية للجريدة.

يتبيّن لنا في الأخير أنّ اللّغة العربيّة لا تخلو من مفردات أجنبيّة حتى وإن كانت لغة صحافة، وأنّ المجال الاقتصاديّ كغيره من المجالات لم يسلم من هذه الظّاهرة، كون اقتصاد الأمم معياراً من معايير قوّتها.

ثانياً: تصنيف المُصطلحات المُقتَرَضَة حسب المواضيع الاقتصاديّة وحسب اللُّغات المُقتَرَض منها.

سنحاول في ما يلي وبعد إحصاء المُصطلحات المقتَرَضة إلى اللُغة العربيّة في الصّفحات الاقتصاديّة لجريدة "الخبر" تصنيفها حسب المواضيع الاقتصاديّة التّي تنتمي إليها ثمّ تصنيفها حسب اللُّغات الأجنبيّة التّي اقتُرِضت منها كالتّالي:

1. تصنيف المُصطلحات المُقتَرَضة حسب المواضيع الاقتصاديّة.

تمثّل معطيات هذه الدّائرة النّسبيّة تصنيفا للمُصطلحات المُقتَرَضَة إلى اللّغة العربيّة في القسم الاقتصادي من جريدة "الخبر" اليومية حسب المواضيع الاقتصاديّة كالآتي:

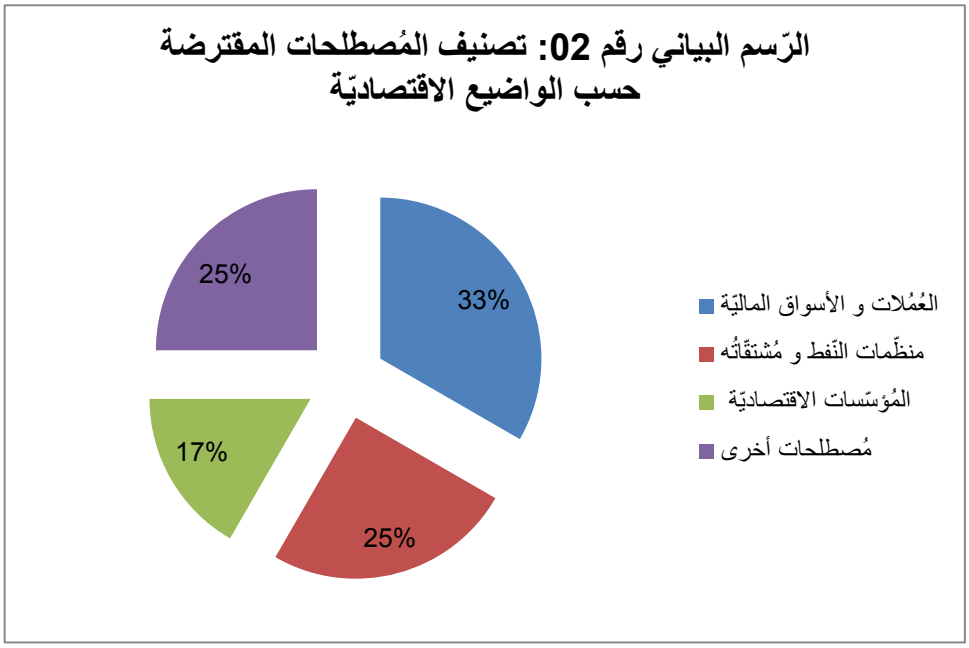

المصدر: من إعداد الطّالبة بالاعتماد على أرشيف الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر ومعطيات الرّسم البياني رقم:01.

نلاحظ من خلال الرّسم تنوّعاً في مواضيع المُصطلحات وذلك لتنوُّع الأخبار الاقتصاديّة والماليّة في هذه الفترة ، نتيجة التّحولات الحاصلة سواء في الأسعار أو تذبذب نشاطات المؤسّسات الاقتصاديّة ومفادُ ذلك أنّ الاقتراض قد مسّ عدّة مواضيع نفصّل فيها كالآتي:

أ- العُمُلات والأسواق الماليّة:

يُقصد بالعُمُلات الأجنبيّة ما توّفر لدولةٍ ما من عُمُلات الدّول الأخرى، ويتمُّ التّعامل بها في العمليّات التّجاريّة والعلاقات بين الدّول التّي تفرضُ مبادلة السِّلع بعُمُلات أخرى غير عُمُلاتها الوطنية، وتتمُّ هذه المبادلات في إطار ما يسمّى بالأسواق الماليّة، وهي فضاءات واسعة لاستثمار المدّخرات من العُملات، وذلك لصناعة رؤوس الأموالِ وتمويل الاقتصاد.

ومنَ المُؤكّد أنّ للجزائر احتياطاً من العُمُلات الأجنبيّة، وهذا ما تتداولهُ صفحاتُ الاقتصاد في جريدة "الخبر"، والتّي تقترضُ أسماء العُمُلات من بلدانها الأصلية بطرقٍ مختلفة، وقد حاولنا رصد هذا الاقتراض فأحصينا منها: "دولار"، "أورو"، "جُنيه أسترلينيّ"، "الينّ الياباني"ّ "بنس" "سنت" و"الدّوفيز".

ونجد من أسماء الأسواق الماليّة النّقديّة المُقترَضة نجد: "السِّكوار"، "أسواق السّبوت" وكذلك أسواق رأس المال والتّي يتمُّ التّعاملُ فيها بالأوراق الماليّة طويلة الأجَل كالأسهم والبُورصات، حيث أُقتُرضت لفظة: "بورصة"، وأسماء البورصات: "وول ستريت" و"ناسداك".

ب- منظمّات النّفط ومشتقّاته:

اقترضت الجريدة أسماء لمنظّمات النّفط العالميّة ومنها: "أوبك" من المُختصر(OPEC) و"أوبيب" (OPEP) من (**O**rganisation des **P**ays **E**xportateurs de **P**étrole)، وكذلك شركات النّفط من دول مختلفة وهي: "أرامكو"(ARAMCO) السّعودية، و"روسنفت" (Rosnfet)

الرّوسيّة، والجزائريّة "نفطال" المركبة من "نفط"+ "ال" تقابلها (AL) مختصر (Algérie) بمعنى نفط الجزائر.

نجدُ أيضا لفظة "بترول" المُقتَرضة من الإغريقيّة (بترا إلايون) و معناها "زيت الصّخر" و"برنت" من "Brent Crude"، "ديازال" (Diesel) وقود السيّارات وموّلدات الكهرباء، "سيرغاز" (Sirghaz) وهو غاز البترول المميّع أو المُسال، ويستعمل كوقود للسيّارات يرمز له بـ(GPL) من(Gaz de Pétrole Liquéfié) .المصطلحات المُقتَرَضة للتعبير عن أنواع النّفط و الوقود.

ج- المؤسّسات الاقتصاديّة:

اقترضت الجريدة أسماء منظّمات ومؤسّسات اقتصاديّة، منها مصطلح "بنك" و "ديزيرتيك" وهي مؤسسة قائمة على تنفيذ مشروع للطّاقة الشّمسيّة في شمال إفريقيا، وكذلك مصطلح "تونيك صناعة" المُقتَرَض جزئيا من (Tonic Industrie) وهو مُجمّع لصناعة الورق والتّعليب، و"ساتيم" من المختصر SATIM (**S**ociete d'**A**utomatisation des **T**ransactions **I**nterbancaires et de **M**onétique) أي شركة التّعامُلات الآليّة بين البنوك، و "جي مونيتيك" تجمّع النّقد الآلي وهو نظام دفع إلكتروني معتمد من طرف السُّلطات العموميّة الجزائرية، بالإضافة إلى اقتراض اسم شركة الطّيران الفرنسيّة "إيغل أزور".

بالإضافة إلى مصطلحات أُخرى تم اقتراضُها من لُغات أخرى للتّعبير عن مفاهيم متعدّدة في مجال الاقتصاد وهي: مصطلح "فاو" المُقتَرَض من المُختصر FAO ومقابله في الإنجليزيّة (Food and Agriculture Organization)، ثم مصطلح "لوجيستيك" من (Logistic) أو ما يُعرف بفنّ السّوقيّات، وكذلك المصطلحات "بتروكيماوي"، "ميكانيزم"، "غالون"، "ديزيرتيك" و"طابوهات ".

2. تصنيف المصطلحات المُقترَضَة حسب اللُّغات المُقتَرَض منها.

يبيّن هذا الرّسم البياني والمتمثل في دائرة نسبيّة، نسب اقتراض جريدة "الخبر" للمصطلحات من اللّغات الأخرى واختلاف اللُّغات المُقتَرَض منها كالتّالي:

الرّسم البياني رقم 03: تصنيف المُصطلحات المُقتَرَضَة حسب اللُّغات المُقتَرَض منها

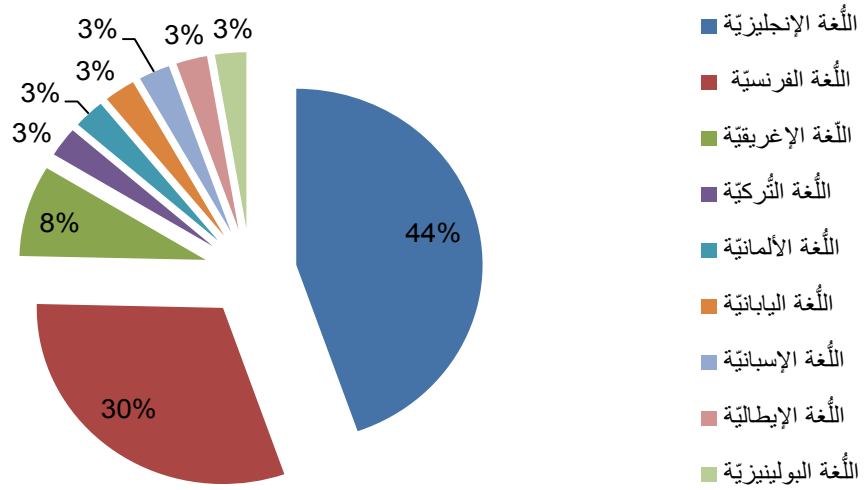

المصدر: من إعداد الطّالبة بالاعتماد على المعطيات السّابقة.

نجدُ أنّ أعلى نسبة اقتراض كانت من اللّغة الإنجليزيّة بنسبة(44%) ثم الفرنسيّة (30%) فاللّغة الإغريقيّة (8%)، وتليها اللّغة التّركيّة ،الألمانيّة ،اليابانيّة، الإسبانيّة، الإيطاليّة، ثم البولينيزيّة بنفس النسبة (3%).

الاقتراض ظاهرة لغويّة عامّة واسعة الانتشار بين اللّغات نتيجة احتكاكها ببعضها، وكان اقتراض أكثر المصطلحات في جريدة الخبر من اللّغة الإنجليزيّة كونها لغة عالميّة وذات مكانة علميّة بالإضافة إلى اقتراض مصطلحات من لغات أخرى أثرت معجماتها وخاصة في مجال الاقتصاد.

المبحث الثّاني:

تحليل لنماذج من المُقترَضَات.

المبحث الثّاني: تحليل لنماذج من المُقترضات.

سنتطرّق في هذا المبحث إلى معالجة وتحليل عدد من المصطلحات المُقتَرَضة من لُغات أجنبيّة إلى اللُّغة العربيّة في مجال الاقتصاد والمال، وبالتّحديد في الصّفحات الاقتصاديّة لجريدة "الخبر" اليوميّة الجزائريّة، مع تقسيم هذه النّماذج إلى قسمين حسب نوع الاقتراض كما سيتمّ ذكره:

أولاً: الاقتراض الكامل.

يقضي الاقتراض الكامل إلى اللُّغة العربيّة كما أشرنا سابقا بأنْ يُقتَرَضَ اللّفظ في الجريدة من لغة أخرى بإخضاعه لأوزان اللُّغة العربيّة ودون حدوث تغييرٍ في حروفه، وسنعرضُ لذلك أمثلة ونُحللها كالآتي:

1. مصطلح "دولار Dollar".

أ- **مفهوم المُصطلح:** ورد في معجم (Larousse) كالآتي:

«Dollar,Nom Masculin (anglais dollar, de l'allemand thaller)

Unité monétaire principale d'une trentaine de pays, et particulièrement des États-Unis (symbole $), du Canada et de l'Australie»[1]

"دولار، إسم مذكّر(الدولار الإنجليزي، من التالير الألماني).

وحدة العملة الرئيسية لحوالي ثلاثين دولة، وخاصة الولايات المتحدة (رمز $) وكندا وأستراليا".

[1] – Larousse, www.larousse.fr, consulté le: 30/06/2020 à 13h51.

الدولار الأمريكي "هو العُملة الرسميَّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ويساوي مئة سنت ويُرمز له بالرمز USD أو $"[1] وتعدُّ العملة الاحتياطية الأساسيّة للبنوك المركزيّة وأكثرها استخداماً في السّوق العالميّ للصرف الأجنبيّ، وكذلك في تقييم السِّلع الدُّوليّة وتسوية الدُّيون.

ب- **الاقتراض إلى العربيّة:** وردت لفظة "دولار" في الصّفحة الاقتصاديّة لجريدة "الخبر" في مواضعٍ كثيرة نذكرُ منها:

- "ارتفعت أسعار النفط فوق 61 دولارًا للبرميل"[2].

- "بلغت صادرات الجزائر من مادة الإسمنت خلال 7 أشهر الأولى من السنة الجارية 2019 ارتفاعا بما قيمته 42 مليون دولار"[3].

- "اشترى الديوان المهني الجزائري للحبوب نحو 600 ألف طن من قمح الطحين بسعر بلغ حوالي 211 دولارا للطن شاملا تكلفة الشحن"[4].

نجدُ أنّ معنى هذا المُصطلح مرتبط أساساً بالأموال والعُمُلات قبل اقتراضه، وقد ورد مُقترَضاً للدّلالة على ارتفاع أسعار النّفط وأسعار صادرات الإسمنت والحبوب وغيرها، إنّ كلمة (دولار dollar) "هي تحريف باللّغة الإنكليزيّة لكلمة (تالير thaler) التي هي عملة نمساويّة قديمة من الفضّة"[5]. ومعناه أنّ أصل تسمية الدّولار من مكان في ألمانيا يسمّى (وادي يواخيم ستالير)

---

[1] – موقع ويكيبيديا، دولار_أمريكي/http: //ar.wikipedia.org/wiki، يوم:30 /06 /2020، الساعة: 14:11.

[2] – الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2019/09/07، شوهد يوم:2020/07/01، السّاعة: 13:01.

[3] – الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2019/09/30، شوهد يوم:2020/07/01، السّاعة: 13:13.

[4] – الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2019/10/24، شوهد يوم:2020/07/01، السّاعة: 13:30.

[5] –جان دنيزت، الدّولار: تاريخ النّظام النّقدي الدّولي(1945–1988)، تر: د. هشام متولي، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة و النّشر، ط1، دمشق، 1989.

تواجدت فيه مناجم الفضّة التي سُبكت منها هذه العملة والتّي اختُصر اسمها إلى "تالار" ، ثمّ إلى "دالار" لاحقا، فتمّ تداوُلها لتصل الى الولايات المتّحدة الأمريكيّة "دولار".

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ نوع الاقتراض هنا اقتراضٌ كامل من اللُّغة الانجليزيّة، حيث لم يمسّ الكلمة المُقترَضة (DOLLAR) أيُّ تغيير أو تعديل صوتي أو صرفي، بل خضعت للصّيغة الصّرفية للّغة العربيّة وكُتبت بحروفها لتصبح "دولار" و "دولاراً" و "دولارات" بصيغة الجمع، كما أنّه لا وجود لمُقابل عربيٍّ مصطلحٍ عليه للدّولار الأمريكي، وذلك لقِدم وسهولة استعمال اللّفظة المُقترضة وشُيوعها في اللّغة العربيّة الفصيحة.

2. مصطلح "بورصة Bourse".

1. **مفهوم المُصطلح:** ورد مفهومه اللُّغوي في قاموس (larousse) كالآتي:

Bourse. Nom féminin (bas latin bursa, du grec bursa, cuir)

.Petit sac souple pour mettre l'argent–

–Argent disponible, ressources: ouvrir sa bourse à un ami».[1]

« محفظة، إسم مؤنث، (من الإغريقيّة بورصة، و من اللاّتينيّة بورصة، جلد).

- كيس صغير لوضع المال.
- الأموال المتوفّرة، الموارد: فتح محفظتك لصديق ».

يُفهم من هذا التّعريف، "البورصة" في اللّغة هي كيس توضع فيه النُّقود، ويدلّ ذلك على ارتباط هذا المُصطلح بالأموال، أمّا في الاصطلاح الاقتصادي فهي أداة هامّة و فعّالة، ومرآة

[1] –Larousse, www.larousse.fr, consulté le: 01/07/2020 à 15h53.

عاكسة لحقيقة الأوضاع الاقتصاديّة لأيّ دولة، فهي سوق جامعة بين طالبي وعارضي الأوراق الماليّة، وعُرّفت بأنها:" السّوق الإلكترونيّ حيث يجتمع فيه عدد كبير من الأشخاص الوُسطاء لكي يقوموا فيما بينهم بعمليّات مختلفة تتعلّق ببضائع وصكوك ماليّة"[1].

2. **الاقتراض إلى العربيّة:** تمّ تداوُل هذا المُصطلح في أعداد من الجريدة كالتّالي:

- "وأضافت الشركة المصرية في بيان للبورصة المصرية، اليوم الخميس، أنه سيتم إنشاء شركة خاصة بتوريد وتركيب وإنشاء وإدارة وتملك محطة أوعدة محطات لتوليد الطاقة الشمسية"[2].

- "انهارت بورصة وول ستريت"[3].

- "لكن قطر خالفت الإتجاه، بعد أن أعلنت الحكومة عن إجراءات لدعم الاقتصاد، بما في ذلك توفير حوافز مالية بقيمة (20.60 مليار دولار) وخطة لضخ ما يصل إلى عشرة مليارات دولار في البورصة المحلية"[4].

نلاحظ من خلال الأمثلة أنّ هذا المصطلح قد أُقتُرض من اللّغات الإغريقيّة واللّاتينيّة ثمّ إلى الفرنسيّة، لينتقل إلى اللّغة العربيّة عن طريق الاقتراض الكامل بدون تغييرٍ أو تعديل، وقد جاء مؤنثاً بالتّاء المربوطة التّي تقابل (la) الفرنسيّة.

نخلُص إلى أنّ دلالة لفظة" بورصة" قد تطوّرت من محفظة وهي مكان ماديّ لجمع المال إلى مكان افتراضيّ يتمثّل في سوق إلكترونيّ لعقد الصّفقات والعقود المتعلّقة بالسّلع والأوراق الماليّة ولعلّ هذا التّطور الدّلالي والتّرابط بين المعنيين راجعٌ إلى أنّ التُّجار كانوا يأتون إلى السُّوق للقيام

[1] –محمد يوسف ياسين، البورصة (عمليات البورصة – تنازع القوانين – اختصاص المحاكم)، منشورات الحلبي الحقوقيّة، ط1، لبنان، 2004، ص:15.

[2] – الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2020/02/20، شوهد يوم:2020/07/04، السّاعة: 15:35.

[3] – الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2020/03/13، شوهد يوم:2020/07/04، السّاعة: 15:43.

[4] – الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2020/03/16، شوهد يوم:2020/07/04، السّاعة: 16:03.

بعمليّات التّبادل وهم يحملون نقودهم في محافظ، وممّا لا شكّ فيه أنّ اقتراض هذا المصطلح وتبنّيه من قبل اللُّغة العربيّة، قد أغناها عن وضع مقابلاتٍ عربيّة له والاصطلاح عليها، وذلك لكونه مصطلحاً كافياً للتّعبير عن المفهوم الذي وُضِعَ له.

3. مصطلح "أرامكوَ Aramco".

أ- مفهوم المصطلح: هي شركة نفطيّة سعوديّة أمريكيّة، تأسّست بعد إبرام المملكة العربيّة السّعوديّة اتّفاقا مع شركة "ستاندرد أويل" الأمريكيّة و مقرُّها ولاية كاليفورنيا، "تعمل في مجالات النّفط والغاز الطّبيعي والبتروكيماويّات والأعمال المتعلّقة بها من تنقيب وإنتاج وتكرير وتوزيع وشحن وتسويق، وهي شركة عالميّة متكاملة تم تأميمها عام 1988م، يقع مقرُّها الرئيسي في الظّهران، وتعدُّ أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السّوقية"[1].

ب-الاقتراض إلى العربيّة: استخدمت الجريدة هذا المُصطلح في أخبار متفرّقة ؛ونورد أمثلةً منها:

-"وتشهد الأسواق العالمية حالة من الارتباك بعد هجمات استهدفت منشآت شركة "أرامكو"[2].

- "بعد تعرض منشأتين تابعتين لشركة أرامكو النفطية شرقي السعودية، لهجوم طائرات مسيرة"[3].

- "أرامكو ابتكرت طريقة للتكسير باستخدام ماء البحر، مما سيذلل عقبة نقص المياه اللازمة للتكسير في الصحراء"[4].

من المُلاحظ أنّ المُصطلح يُذكرُ تارة "شركة أرامكو" ويُذكر منفردا تارةً أخرى، فلا يحتاج أن نقول أن أرامكو هي شركة، لأّنه مصطلح معروف بين أهل الاختصاص، أما عن اقتراض

---

[1]- موقع ويكيبيديا، أرامكو_السعودية/https://ar.wikipedia.org/wiki، يوم:2020/07/06، السّاعة:17:23.

[2]- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2019/09/16، شوهد يوم:2020/07/06، السّاعة: 17:37.

[3]- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2019/10/08، شوهد يوم:2020/07/06، السّاعة: 18:50.

[4]- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2020/02/25، شوهد يوم:2020/07/06، السّاعة: 19:11.

المصطلح إلى اللّغة العربيّة فهو اقتراضٌ كاملٌ للاختصار(ARAMCO)، من التّسمية الكاملة (**Ar**abian **Am**ericam Oil **Co**mpany)، وهذا الاختصار من باب سهولة النّطق واختزال الحروف لسهولة الاستعمال، ممّا لا يستدعي استعمال مقابلات عربيّة مركّبة كقولنا: شركة النّفط العربيّة الأمريكيّة أو: الشركة السّعوديّة الأمريكيّة للنّفط.

4.مصطلح "لوجيستيك Logistic".

أ- **مفهوم المصطلح:** تُعرف اللّوجستيّة في العربيّة فنّ السّوقيّات، و "هو فن وعلم إدارة تدفُّق البضائع والطّاقة والمعلومات والموارد الأخرى كالمنتجات والخدمات، وحتى البشر من منطقة الإنتاج إلى منطقة السّوق، فمن الصّعب أو حتّى من المستحيل إنجاز أيّة تجارة عالميّة أو عمليّة استيراد وتصدير عالميّة أو عمليّة نقل للموارد الأوليّة أو المنتجات وتصنيعها دون دعم لوجستي احترافي"[1] أي أنّه نظامٌ عمليٌ يساهم في تنظيم عمليّات نقل البضائع والموارد وتسليمها وتخزينها وتعبئتها وتغليفها، ويتمُّ ذلك في زمان ومكان وبشكل محدد.

ب- الاقتراض إلى العربيّة: اقترضت الجريدة مصطلح " لوجستيك " في مواضع مختلفة يمكن أن نذكر منها:

- "وتدعيم القدرات اللوجستية من خلال تجنيد قطار شحن إضافي وتعزيزها بشاحنات النقل البري"[2].

- "هذه الديناميكية يجب أن تحظى بمرافقة السلطات العمومية من خلال تقديم التسهيلات الضرورية سيما فيما يخص النقل واللوجستيك"[3].

---

[1]-نظرة عامة على قطاع الخدمات اللّوجستيّة، مركز معلومات غرفة الشّرقيّة، 2008،ص:01.

[2]- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2019/09/18، شوهد يوم:2020/07/14، السّاعة: 21:24.

[3]- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2019/12/23، شوهد يوم:2020/07/14، السّاعة: 21:50.

– "كما قمنا بتسخير كافة إمكانياتنا اللوجستيكية لضمان إيصال منتوجاتنا إلى كل أرجاء التراب الوطني"[1].

اللّوجستيّة أو اللّوجستيكيّة أو الدّعم اللّوجستي، وعلى اختلاف استعمالاتها فإنها تصبُّ في المُصطلح المُقترض إلى اللّغة العربيّة الذي يدل على نظام يختصّ بتأمين ونقل وتسليم السّلع والبضائع، فنجد أنّ نوع الاقتراض هنا كاملٌ لا تعديل فيه، إذ جيء بحروف الكلمة الإغريقيّة "لوجوس" وتمّ تكييفها مع الميزان الصّرفي للّغة العربيّة، وذلك إضافة اللّاحقة "تيك" في "لوجستيك" كما في اللّغة الفرنسيّة (tique)، والانجليزيّة (tic) للدلالة على أنّه نظام أو تقنية، وياء النّسبة في "دعم لوجيستي" أو "نظام لوجيستيكي".

ونجدُ أنّ مقابلها العربيّ " فنّ السّوقيات" ولكنه نادر الاستعمال ومنعدم تماماً في أعداد الجريدة في الفترة المدروسة، و"يعود أصل كلمة اللوجستيّة إلى اللُّغة الإغريقيّة القديمة، وتأتي من كلمة لوجوس (λόγος) وتعني "نسبة. حساب. سبب. خطاب"[2] وقد انتقلت دلالتها من دلالة عسكريّة تمثّلت في تأمين وصول المؤن والذّخائر إلى الجيوش في الحروب، إلى الدلالة الحالية وهي تأمين نقل و تسليم السلع وغير ذلك.

[1]– الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2020/03/19، شوهد يوم:2020/07/14، السّاعة: 21:59.

[2]– نظرة عامة على قطاع الخدمات اللّوجستيّة، مركز معلومات غرفة الشّرقيّة، ص:02.

ثانياً: الاقتراض المُهجّن.

تقترضُ الجريدة الألفاظ وفق في هذا النّوع بالمزج بين الاقتراض والتّرجمة، فتقترضُ جزءًا من الكلمة المركّبة كما هو في لغته الأصل وتترجمُ الجزء الآخر، وسنعرضُ مثالينِ لذلك كما سيلي:

1. مصطلح "أسواق السّبوت Spot Market"

أ- **مفهوم المصطلح:** قمنا بالإشارة سابقا إلى أنّ الأسواق الماليّة تنقسم إلى قسمين، أسواق نقديّة وأسواق رأس المال أو طويلة الأجل، أمّا أسواق السّبوت فهي أسواقٌ تتعامل بالأوراق الماليّة طويلة الأجل كالأسهم والسّندات ولكنّ في مدة محددّة، ولذلك تُسمّى بأسواق النّقد أو الأسواق الفوريّة وقبل التّطرق إلى كيفيّة اقتراض هذا المُصطلح إلى اللّغة العربيّة لا بدّ من بيان مفهومه الاصطلاحي أو بمعنى أخر معناه في المجال الاقتصادي:

نجدُ في قاموس "المصطلحات الماليّة الأكثر استخداما بالأسواق الماليّة" أنّه من مقابلات الكلمة الإنجليزيّة (Spot) في العربيّة: "1) مكان، نقطة 2) فوراً، في الحال 3) جاهز للتّسليم، حاضر 4) نقدي"[1].

ويُعرّف ذات المرجع سوق السّبوت كالتّالي: "هو السّوق الذي تتمُّ فيه تسوية المعاملات أو استلام وتسليم الأوراق الماليّة موضع الصّفقات خلال فترة زمنيّة قصيرة"[2] أي أنّها أسواقٌ ماليّة تتم فيها المبادلات في الأموال والسّلع، والأهمُّ في هذا التعريف أنّ عمليّة التّسليم والاستلام في هذا النوع من الأسواق تتم في فترة زمنيّة قصيرة، عكس أسواق العقود الآجلة التي يتمُ التسليم فيها لاحقاً.

[1]- قاموس المصطلحات المّاليّة الأكثر استخداما في الأسواق الماليّة، اتحاد هيئات الأوراق الماليّة العربيّة، الإمارات العربيّة المتّحدة، 2018، ص: 85.

[2]- نفسه، ص:85.

ب- الاقتراض إلى العربيّة: استعملت الجريدة هذا المُصطلح مرّة واحدة خلال مدّة العيّنة المدروسة كالتّالي:

- "وحسب ذات المصادر "فإن دولا أوروبية أخرى لا تزال تضغط على سوناطراك للتخلي عن نظام العمل بمؤشر الربط، وتطلب الاعتماد على "أسواق "السبوت" في تحديد الأسعار"[1].

نجدُ أنّ نوع الاقتراض في هذه الحالة اقتراضٌ جزئيٌ أو مُهجّن، فيه مزيجٌ بين الاقتراض والتّرجمة، بحيث تم اقتراض جزء واحد من الكلمة الانجليزيّة المركّبة (Spot Market)، وترجمة الجزء الثّاني إلى العربية، أي الاحتفاظ بجزء (Spot) كما هو في الانجليزيّة وترجمة جزء (Market) إلى العربيّة (سوق)، لتصبح المصطلح (سوق السّبوت) متداولا للدّلالة على السوق الفوريّة وهو مقابلٌ عربيّ لهذه الكلمة المُقترضة، وسُميّت بالفوريّة لسرعة وفوريّة تسويّة المُعاملات وما تعلّق بالأوراق الماليّة، و معناه أن ما يقابل السّوق الفوريّة هو سوق العقود الآجلة.

2. مصطلح "تونيك صناعة Tonic Industrie".

أ- مفهوم المصطلح: تونيك صناعة هو اسم مجمّع عمومي لصناعة الورق ومواد التّعليب والتّغليف، « تأسّس مجمّع تونيك سنة 1985 من طرف السّيد جرار عبد الغاني الرئيس المدير العام الحالي، يقع المركب حوالي 40 كيلومتر من الجزائر العاصمة، في بلديّة بوسماعيل التّابعة إدارياً لولاية تيبازة، يختص المجمّع مجمع تونيك بصناعة وتسويق الأغلفة المصنوعة من الورق

[1]- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2019/11/06، شوهد يوم:2020/07/12، السّاعة: 16:17.

والورق المقوّى وإعادة رسكلة نفايات الورق، حيث عرف نشاط المركب عدّة تطوُّرات مسّت هيكله العام وهذا وفقاً لمحطّات زمنيّة مختلفة» [1].

ونجد معنى (Tonic) في معجم (Larousse) كالتّالي:

« Tonic:

nom masculin

(Abréviation de l'anglais tonic water, eau tonique)»[2].

أي: إختصار من اللّغة الإنجليزيّة ماء التونيك، ماء منشّط أو مقوِ.

ب- الاقتراض إلى العربيّة: ورد استعمال هذا المُصطلح في مقال عن هذا المُجمّعٍ في قول كاتبه:

- "أكد رئيس مجلس إدارة المجمع العمومي لصناعة الورق والتعليب "تونيك صناعة"، إدريس يعلاوي، اليوم الثلاثاء أن استئناف النشاط يعد "الخيار الوحيد" لإنقاذ المصنع مستبعدا سيناريو "الإفلاس" رغم تسجيل عجز يقدر بـ 10 ملايير دينار، فيما يبقى العمال مصرون على الإضراب المفتوح"[3].

ومنه فإنّ سبب اقتراض لفظة "تونيك" للّغة العربيّة هو أداء معنى النّشاط والقوّة، فيقصد باسم المُجمّع " نشاط صناعي قوي" على سبيل التّقريب، ونوعه في هذه الحالة اقتراض مهجّن، وذلك بالمزج بين الاقتراض و التّرجمة، حيث تم اقتراض الجزء الأول (Tonic) من الكلمة

[1]- فارس طلوش، "أثر الإعتبارات البيئيّة على سياسة التّغليف-دراسة حالة مجمّع تونيك-" مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التّجاريّة شعبة تسويق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2008-2009، ص: 167.

[2]- Larousse, www.larousse.fr, consulté le: 14/07/2020 à 15h55.

[3]- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، عدد 2020/02/25، شوهد يوم:2020/07/14، السّاعة: 16:41.

المركّبة اقتراضاً كاملا كما هو في اللُّغة الفرنسيّة، في حين جاء الجزء الثّاني منها (Industrie) مترجماً إلى اللُّغة العربيّة ليُصبح (تونيك صناعة) اسماً للمجمع العمومي لصناعة الورق والتّعليب.

خاتمة

توصّلنا من خلال هذه الدِّراسة إلى جملة من النتائج أهمُّها:

– تتميّز اللُّغة المُتخصِّصة عن اللُّغة العامّة بأنّها تنتمي إلى حقل معرفي معيّن، وتكونُ أكثرَ دقةً واقتصاداً من حيث المُصطلحات، وتكمنُ وظيفتها الأساسيّة في نقل المعارف بين أهل الاختصاص الواحد.

– تنقسمُ وسائل الوضع المُصطلحي في العصر الحديث إلى وسائل توّلد المُصطلحات من داخل اللُّغة؛ كالاشتقاق بنوعيه، النّحت، المجاز، وكذلك التّركيب بأنواعه العديدة والإبدال، أمّا من خارج اللُّغة، فيتمُّ توليد المصطلحات واستحداثِها عن طريق آلية الاقتراض اللُّغوي.

– الاقتراض اللُّغوي أو الاستعارة اللُّغويّة، ظاهرة لغويّة طبيعيّة قائمة على مبدأ التأثير والتّأثُر بين اللُّغات الحيّة، وتتمُّ بأخذ اللُّغة ما تحتاج إليه من اللُّغات الأخرى وإعطائها ما تحتاجه منها، من ألفاظٍ وتعبيراتٍ ودلالاتٍ وأصواتٍ وغيرها من أجل زيادة ثراء ألفاظها ومفرداتها، وتتنوّعُ طرق الاقتراض وعوامله حسب اللُّغات المُقتَرَض منها، وتكمُن أهميّة دراسته في معرفة الأصيل والدّخيل على اللُّغات، ومعرفة مسارها التّاريخي ورصد نموِّها وتطوُّراتها.

– نجدُ أنّ لغة جريدة "الخبر" وصفحات أخبار الاقتصاد على وجه الخصوص، لا تخلو من ظاهرة الاقتراض من اللغات الأخرى، إذ أحصينا منها 34 مصطلحا خلال فترة دامت حوالي سبعة أشهر من النّشر.

– تتفاوت نسب تكرار المصطلحات المقتَرَضَة في الجريدة، إذ نجدُ ارتفاعا في نسبة اقتراض المصطلحات الماليّة كأسماء العُمُلات وأسماء الأسواق الماليّة، وكذلك المصطلحات المتعلّقة بالنّفط

ومنظماته العالميّة مقارنةً بالمصطلحات الأخرى، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى كثرة تداول أخبار تذبذب الأسعار في ظل جائحة كورونا.

– تختلف اللُّغات المُقترَض منها وتتفاوت نسبُ الاقتراض بينها، حيث نجدُ أنّ اقتراض المصطلحات من اللُّغة الإنجليزيّة كان الأكثر نسبةً، لكونها لغة العلوم والتّقنيّات الحديثة واحتوائها جل أنواع المعرفة العلميّة، ثم تليها الفرنسيّة بنسبة أقلّ و غالباً ما تكون لغة ناقلة للألفاظ بين اللّغات، ويكون الاقتراض قليلاّ جدا من اللُّغات الأخرى.

– تقترض الجريدة المصطلحات من اللُّغات الأخرى عبر طرقٍ مختلفة، أهمُّها الاقتراض الكامل الذي يقضي بأن لا يطال الكلمة المُقتَرَضَة تغيير أو تعديلُ في بنيتها، مع إخضاعها لأوزان العربيّة ليسهل استخدامها والنطق بها، والاقتراض المُهجّن الذي يمزجُ بين اقتراض جزء من الكلمة وترجمة الجزء الآخر.

– تكثُر المصطلحات المُقترضة إلى اللّغة العربيّة من اللُّغات الأخرى في جريدة "الخبر" وتتنوّع طرق اقتراضها، ولكن ما شدّ انتباهنا وتوّصلنا إليه أنّ عملية الاقتراض إلى اللُّغة العربيّة لا تحكمُها ضوابطٌ محدّدة، أو بمعنى آخر؛ لا وجود لخطوّات محدّدة يتّبعها علماء المصطلح أثناء عمليّة اقتراض الألفاظ من لغاتٍ أخرى، ولا لشروطٍ تُنتقى على أساسها الألفاظ لتُقترض إلى اللُّغة العربيّة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. المصادر:

1. القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
2. جريدة الخبر elkhabar.com.

2. المراجع العربيّة:

1.2. المعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، م2 و7، دار صادر، ط3، بيروت، دت.

2.الزّمخشري أبو القاسم أحمد ، أساس البلاغة، دار الفكر، لبنان، 2000.

3.السّيوطي جلال الدّين ، المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، ج1، المكتبة العصريّة، بيروت لبنان، 1987.

4.مصطفى ابراهيم ، الزيّات أحمد حسن، عبد القادر حامد، النّجار محمد علي، "المعجم الوسيط"، دار الدعوة، ط2، 1976.

2.2. الكُتُب:

1.أنيس إبراهيم، من أسرار اللُّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط7، القاهرة، 1994.

2.الخوري شحادة، "دراسات في التّرجمة والمصطلح والتّعريب"، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، ط1، دمشق، 1989.

3.الخولي محمّد علي، الحياة مع لغتين (الثُّنائيّة اللُّغويّة)، دار الفلاح، دط، الأردن، 2002.

4.الدّيداوي محمّد، التّرجمة والتّعريب بين اللُّغة البيانيّة واللُّغة الحاسوبيّة، المركز الثّقافي العربي، ط1، المغرب، 2002.

5. الرّماني زيد محمّد، اللُّغة الاقتصاديّة، دار طويق للنّشر والتّوزيع، ط1، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1423هـ/2002م.

6. ساسي عمّار، المصطلح في اللّسان العربي، "من آلية الفهم إلى أداة الصّناعة"، جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2002.

7. عفيف الدّين محمّد، محاضرة في علم اللُّغة الاجتماعيّة، دار العلوم اللّغويّة، دط، اندونيسيا 2010.

8. القاسميّ علي، علم المصطلح: أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان، ط1، بيروت 2008.

9. وافي علي عبد الواحد، علم اللُّغة، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط9، مصر، 2004.

10. ياسين محمّد يوسف، البورصة (عمليّات البورصة، تنازُع القوانين، اختصاص المحاكم) منشورات الحلبي الحقوقيّة، ط1، لبنان، 2004.

11. يعقوب إيميل بديع، موسوعة علوم اللُّغة العربيّة، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2006.

3.2. <u>الكُتب المُترجمة:</u>

1. آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب تطور الأمم، ج1، تر: حسني زينه، معهد الدّراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2007.

2. جان دينزت، الدّولار: تاريخ النّظام النّقدي الدّولي (1945– 1988)، تر: د. هشام متولّي، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، ط1، دمشق، 1989.

3. كريستين دوريو، أسس تدريس التّرجمة التّقنيّة، تر: هدى مقنّص، المنظمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، 2007.

4. مانويل سليكونسيساو، المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصّياغة، تر: محمّد أمعطوش، ط1، الأردن، 2002.

4.2. البحوث المنشورة في المجلّات:

1. قاموس المصطلحات الماليّة الأكثر استخداماً في الأسواق الماليّة، اتحاد هيئات الأوراق الماليّة العربيّة، الإمارات العربيّة المتّحدة، 2018.

2. اللّحياني سعيد بن حمدان، "مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، جامعة أم القرى، الرّياض، 1428هـ موقع جامعة أم القرى، www.drive.uqu.edu.sa.

3. مروّج غني جبّار، الاقتراض في العربيّة، مجلة كليّة العلوم الإسلاميّة، جامعة بغداد، العدد 27، مكتبة القلم، بغداد، العراق، 2011.

4. نظرة عامّة على قطاع الخدمات اللّوجستيّة، مركز معلومات غرفة الشّرقيّة، 2008.

5.2. الرّسائل العلميّة:

1. بالصّالح فاطمة الزّهراء، "ترجمة الاستعارة في النُّصوص الاقتصاديّة"، مذكّرة ماجيستير في التّرجمة، جامعة وهران، 2009–2010.

2. بختو عبد الحميد، "التّرجمة في المؤسّسات الاقتصاديّة، البنوك الإسلاميّة أنموذجاً "، مذكّرة ماجيستير في التّرجمة، جامعة وهران، 2009–2010.

3. طاهر ميلة، "نوعيّة المصطلحات المُستخدمة في التّعليم الثّانوي"، رسالة الدّراسات المُعمَّقة جامعة الجزائر، 1980.

4. فارس طلّوش، "أثر الاعتبارات البيئيّة على سياسة التّغليف، دراسة حالة مجمّع تونيك"، مذكّرة ماجيستير في العلوم التّجاريّة، شعبة تسويق، جامعة أم البواقي، 2008–2009.

5. مرتاض عبد الجليل، "دراسة سانتكسيّة للّهجات العربيّة القديمة"، رسالة دكتوراه في اللّسانيّات جامعة تلمسان، 1994.

6. مينة بولمراقة، "ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم من القانون الإسلامي إلى اللُّغة الفرنسيّة"، مذكّرة ماجيستير في التّرجمة، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

3. المراجع الأجنبيّة:

1. Durieux Christine, "pseudo-synonyme en langue spécialité, C.I.E.L université de caon.

2. Elies Furio Blasco, la langue narratif économique, halshs, version n01, France, 2006.

3. Houbert Frediric, article intitulé: (problématique de la traduction économique et fianciére), www.reverso.com.

4. Louis Deroy, "L'emprunt Linguistique", Les belle Lettres, Paris, 1980.

5. Pie Mario, Glossary Of linguistics Terminology, Anckor Books, New York, 1966.

6. Pierre lerat, Les langues Spécialisées, edition Puf, Paris, France, 1er edition, 1995.

4.المواقع الإلكترونيّة:

1. www.larousse.fr.
2. www.reservo.com
3. www.wikipedia.org.wiki/.
4. www.elkhabar.com.

الملاحق

جدول المُصطلحات المُقترَضة إلى اللُّغة العربيّة في الصّفحات الاقتصاديّة لجريدة الخبر اليوميّة الجزائريّة ما بين (02 سبتمبر 2020) و(30 مارس 2020):

المصطلح	مقابله الأجنبي	تكراره في المدوّنة
1. برنت	Brent	• 23/20/17/15/10/07/02 سبتمبر 2019. • 22/18/15/14/11/07/04 أكتوبر 2019. • 27/26/25/20/19/14/12/07نوفمبر 2019. • 28/26/24/09/04 ديسمبر 2019. • 31/29/27/22/20/16/08/06/03/02 جانفي 2020. • 28/24/10 فيفري 2020. • 30/28/27/26/25/24/20/19/18/16/06 مارس 2020
2. دولار	Dollar	• 30/23/22/20/18/17/16/10/09/07/02 سبتمبر 2019. • 30/29/28/23/21/20/18/17/15/11/07/05/04/03 أكتوبر 2019. • 27/26/25/20/19/18/14/12/08/07/06نوفمبر 2019. • 30/28/26/24/17/16/09/08/04 ديسمبر 2019. • 31/30/29/23/22/20/17/16/08/06/03/02 جانفي 2020. • 28/25/24/23/20/19/18/15/12/11/10/03 فيفري 2020. • 30/28/27/25/24/23/20/19/18/16/12/11 مارس 2020.

3. أورو	Euro	• 23/16/10/08 سبتمبر 2019. • 21/15/10 أكتوبر 2019. • 11/07 نوفمبر 2019. • 30/11 ديسمبر 2019. • 22/08 جانفي 2020. • 19/17 مارس 2020.
4. أرامكو	ARAMCO	• 16/15 سبتمبر 2019. • 08 أكتوبر 2019. • 25 فيفري 2020.
5. أوبك	OPEC	• 18 سبتمبر 2019. • 28/18/06/01 أكتوبر 2019. • 27/25/19/14/05 نوفمبر 2019. • 26/24/22/09/05/04/03/01 ديسمبر 2019. • 30/29/15/14/11 جانفي 2020. • 28/12/09/04/01 فيفري 2020. • 29/27/25/20/19/17/12/11 مارس.
6. ديازال	Diesel	• 15/11 سبتمبر 2019. • 29/28/21 أكتوبر. • 23/06 نوفمبر 2019. • 29 فيفري 2020. • 12 مارس 2020.
7. لوجيستيك	Logistic	• 18 سبتمبر 2019. • 25/19 نوفمبر 2019. • 23 ديسمبر 2019. • 19 مارس 2020.
8. جنيه أسترليني	Pound sterling	• 23 سبتمبر 2019. • 30 ديسمبر 2019.
9. بنك	Bank\ Banque	• 29/11 أكتوبر 2019. • 07 نوفمبر 2019.

10. أسواق السبوت	Spot Market	• 06 نوفمبر 2019.
11. الفاو	FAO	• 07 نوفمبر 2019. • 09 جانفي 2020. • 30 مارس 2020.
12. ميكانيزم	Mécanisme	• 19 نوفمبر 2019.
13. غالون	Gallon	• 27 نوفمبر 2019.
14. جي مونيتيك	J.Monetec	• 19 ديسمبر 2019.
15. ساتيم	SATIM	• 19 ديسمبر 2019.
16. طابوهات	Tabous	• 26 ديسمبر 2019.
17. ناسداك	NASDAQ	• 13 مارس 2020.
18. روسنفت	Rosneft	• 06 فيفري 2020. • 08 مارس 2020.
19. الدوفيز	Devise	• 13 نوفمبر 2019. • 01 مارس 2020.
20. السّكوار	Marché Noire	• 13 نوفمبر 2019.
21. سيرغاز	SIRGHAZ	• 11 سبتمبر 2019. • 01 ديسمبر 2019.
22. بترول	Petroleum	• 26 فيفري 2020.
23. نفطال	NAFTAL	• 21 أكتوبر 2019.
24. أوبيب	OPEP	• 30/03 مارس 2020.
25. الينّ الياباني	Yen	• 30 ديسمبر 2019.
26. بورصة	Bourse	• 20/16 فيفري 2020. • 16/13/09 مارس 2020.
27. وول	Wall Street	• 27/23/13/09 مارس 2020.

ستريت		
28. ديزيرتيك	Desertec	• 03/02 ديسمبر 2019. • 13 فيفري 2020.
29. بنس	Pence	• 30 ديسمبر 2019.
30. سنت	Cent	• 30/23/20/17/16/10/07/02 سبتمبر 2019. • 22/18/14/07/04 أكتوبر 2019. • 27/25/14/12/07 نوفمبر 2019. • 28/26/24/17 ديسمبر 2019. • 29/22/20/06/جانفي 2020. • 16 فيفري 2020. • 26/25/18 مارس 2020.
31. ميدغاز	Medgaz	• 15 أكتوبر 2019.
32. إيغل أزور	Aigle Azor	• 16/10/08/04 سبتمبر 2019.
33. بيتروكيماوي	Petrochemical	• 25 سبتمبر 2019. • 27 جانفي 2020.
34. تونيك صناعة	Tonic Indestrie	• 25 فيفري 2020.

1. فهرس الرّسومات البيانيّة:

الرّسم البياني رقم (01)	مخطط أعمدة لإحصاء تكرار المُصطلحات المُقتَرَضة في المُدوّنة.
الرّسم البياني رقم (02)	دائرة نسبيّة تبيّن تصنيف المصطلحات المُقترَضة المواضيع.
الرّسم البياني رقم (03)	دائرة نسبيّة توضّح نسب الاقتراض من اللُّغات الأخرى.

ملخّص الدّراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان سمات اللغة الاقتصاديّة وخصوصيّة مصطلحاتها ورصد التأثيرات الحاصلة عليها في ظاهرة الاقتراض اللّغوي، ثم العمل على تحليلها ومقارنتها للوصول إلى طرق الاقتراض وكيفيّته، وقد اتّضح أنّ مصطلحات عالم المال والأعمال لا تخلو من هذه الظاهرة اللّغويّة ولكنّ عمليّة الاقتراض إلى اللّغة العربيّة عامّة وفي المجال الاقتصادي ولغة جريدة الخبر خاصة، لا تتحكّم فيها أيّة ضوابط ولا تخضع لكيفيّة محدّدة، ممّا يقتضي الإسراع لوضع حدٍّ لهذا التّنوّع العشوائي للمُصطلحات المُقترضة وتوحيد طرق الاقتراض عامةً وفي المجال الاقتصادي خاصة.

الكلمات المفتاحيّة: اللُّغة المُتخصّصة، لغة الاقتصاد، الاقتراض اللّغوي، جريدة الخبر اليوميّة.

Abstract:

This study aims at indicating the characteristics of the economic language, the specificity of its terms, monitoring the effects of the language borrowing phenomenon, and then working on its analysis and comparison to reach the ways and means of borrowing. It has become clear that the terminology of the financial and business world is not free of this linguistic phenomenon, but the process of borrowing to the Arabic language in general, the economic field, and the language of Al-Khabar newspaper in particular is not controlled by any controls and is not subject to a specific way. This requires accelerating the end of this random diversity of borrowing terms and the consolidation of borrowing methods in general and in the economic sphere in particular.

Keywords: Specialized language, economy language, linguistic borrowing, Al-Khabar newspaper.

فهرس الموضوعات

مقدّمة .....أ_هـ

الفصل الأوّل: الإطار النّظري للبحث.

المبحث الأوّل: اللُّغة المتخصّصة ولغة الاقتصاد.

أوّلاً: اللُّغة المُتخصِّصة.....08

1. تعريف اللُّغة المُتخصِّصة.....08

2. خصائص اللُّغة المتخصِّصة.....09

ثانياً: لغة الاقتصاد.....11

1. تعريف الاقتصاد. 11

أ- لغة.....11

ب- اصطلاحاً. 12

2. خصائص لغة الاقتصاد.....13

المبحث الثّاني: الاقتراض اللُّغوي آليّة من آليّات وضع المصطلح.

أوّلاً: آليّات وضع المُصطلح.....18

الاشتقاق.....18

1. النّحت.....19

2. المجاز.....19

3. التّركيب.....12

4. الإبدال. 20

5. الاقتراض. 20

ثانياً: آليّة الاقتراض اللُّغوي.....21

1. تعريف الاقتراض اللُّغوي..... 21

أ- لغة..... 21

ب- اصطلاحاً..... 22

2. أنواع الاقتراض اللُّغوي. 24

3. عوامل الاقتراض اللُّغوي..... 25

4. أهميّة دراسة الاقتراض اللُّغوي..... 27

الفصل الثّاني: دراسة لعيّنة من المصطلحات الاقتصاديّة المُقتَرَضة في جريدة الخبر.

المبحث الأوّل: دراسة إحصائيّة للمُصطلحات المُقترضة

أولاً: التّعريف بالمُدوّنة وإحصاء المصطلحات المُقتَرَضَة.....30

1. التّعريف بالمُدوّنة 30

2. دراسة إحصائيّة للمُصطلحات المُقترضة في جريدة "الخبر". 32

ثانياً: تصنيف المُصطلحات المُقترضة حسب المواضيع واللّغات المُقترض منها.....**34**

1. تصنيف المُصطلحات المُقتَرَضة حسب المواضيع الاقتصاديّة.....34

2. تصنيف المُصطلحات المُقتَرَضة حسب اللّغات المُقترض منها.....37

المبحث الثّاني: تحليل لنماذج من المُقتَرَضَات.

أوّلا: الاقتراض الكامل.....**40**

1. مصطلح "**دولار**"..... 40

2. مصطلح "**بورصة**"..... 42

3. مصطلح "**أرامكو**".....44

4. مصطلح "**لوجيستيك**". 45

ثانياً: الاقتراض المُهجّن.....**47**

1. مصطلح "**أسواق السّبوت**". 47

2. مصطلح "**تونيك صناعة**". 48

خاتمة.....52

قائمة المصادر والمراجع.....55

الملاحق.....61

مُلخص الدّراسة.....65

فهرس الموضوعات.....67